(أرمت) في حديث فَضْل يوم الجمعة

دراسة للشكل والبنية والتركيب

د. سيف بن عبدالرحمن العريفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(أرمت) في حديث فَضْل يوم الجمعة
دراسة للشكل والبنية والتركيب

د. سيف بن عبدالرحمن العريفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص الدراسة :

من موارد البحث اللغوي و النحوي في الحديث النبويّ المتشابه في الرسم وقراءاته وما يعتريه من التصحيف و التحريف، إذ له أحاديث تفضي إلى حديث المعجم ورصيده الاستبدالي، و المعنى المنطقي، و السياق، و القيم الخلافية، ونظام اللغة الصوتي و الصرفي و النحوي.

ومن مسائله مسألة (أرمت) في حديث فضل يوم الجمعة، إذ قرئ ذا اللفظ قراءات تعددت بهن الصيغ وجهات الاشتقاق و الدلالة و التركيب النحوي.

و البحث دراسة لما يقدمه متن الحديث وألفاظ رواياته لأن سياق النص في بابة تعدد القراءات محكم. ويليه كلام على أسباب تعدد قراءات هذا اللفظ، ثم كلام على آثار تعدد القراءات وهن آثار في الاشتقاق و الدلالة، و البنية، و الصيغة، ونوع التاء، و التركيب و الظواهر اللهجية ثم كلام على قرائن الترجيح و التوجيه، ثم كلام على رأي الإمام الحربي.

ثم دراسة القرءات : ثمان صورتهن (أرمت)، وثنتان صورتاها قريبتان من صوره الثماني هما: أرممت ورممت.

الحمدُ للهِ الذي اصطفى العربيّةَ لساناً للقرآن العظيم، المهيمن على ما بين يدَيه من الكتاب، واصطفى محمّد بنَ عبدالله العربيّ الأميّ. عليه الصّلاةُ والسّلامُ، بأبي هو وأمّي. نبياً للإسلامِ الدين الخاتَمِ، وأجرى على لسانه زبدةَ البيان، وبعدُ:

في الحديث النبوي موارِدُ للدّرسِ اللُّغويّ، أعدادُها ميّهةٌ، وَبحْرُها لا يُنْكَفُ. فاللغريب [1] موردٌ عينُه كعين الغَنَويّ «هُزْهزٌ، قريةٌ مُرْتَكَضِ المَجَمِّ»، حتّى قال أبو عبيدةَ (ت ٢١٠هـ): «أعيانا أن نعرفَ أو نُحصيَ غريبَ حديث رسول الله ﷺ» [2]، وحسبُك مَكْثُ أبي عبيدِ القاسمِ بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ) في تصنيف كتابه (غريب الحديث) أربعينَ سنةً [3]، ثم قولُ ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): «وقد كنتُ زماناً أرى أنّ كتابَ أبي عبيدٍ قد جمع تفسير غريب الحديث، وأنّ النّاظرَ فيه مُسْتغنٍ به، ثُمّ تعقّبتُ ذلك بالنّظر والتفتيشِ والمذاكرةِ، فوجدتُ ما تركَه نحواً ممّا ذكر أو أكْثَرَ منه» [4]، ثم قولُ الخطّابيّ (ت ٣٨٨هـ): «مضى عليّ زمانٌ وأنا أحسبُ أنّه لم يبق في هذا الباب لأحدٍ متكلّمٌ.... ثمّ إنّه لمّا كثُرَ نظري في الحديث، وطالتْ مجالستي أهلَه، ووجدتُ فيما يمُرّ بي ويردُ عليّ منه ألفاظاً غريبةً لا أصْلَ لها في الكتابَين= علمتُ أنّ خلافَ ما كنتُ أذهبُ إليه من ذلك مذهباً، وأنّ وراءه مَطْلباً، فصرفتُ إلى جمعها عنايتي... حتّى اجتمع منها ما أحبَّ اللهُ أن يُوفّقَ له، واتّسقَ الكتابُ، فصار كنحوٍ من كتاب أبي عبيدٍ أو كتابِ صاحبه» [5].

وأنت خبيرٌ بأنّ الإمامين ابنَ قتيبة والخطابيّ. وهُما هُما. آخذانِ بمنهاج التّعاقُب.

. وللهجات موردٌ لا يؤبى، مادّتُه إما من كلام النّبي ﷺ الناسَ بلسانهم [6]، وإما من كلامه عليه الصلاة والسلام في بعض النوازل «وبحضرته أخلاطٌ من النّاس، وقبائلُهم شتّى، ولغاتُهم مختلفةٌ، ومراتبُهم في الحفظ والإتقان غيرُ متساويةٍ، وليس كلُّهم يتيّسرُ لضبط اللّفْظِ وحَصْرِه، أو يتعمّدُ لحفظِه ووعْيِه، وإنّما يَستدركُ المرادَ بالفحوى، ويتعلّق منه بالمعنى، ثُمّ يؤدّيه بِلُغَتِه، ويُعَبّرُ عنه بلسان قبيلته» [7].

وسترى شيئاً من هذا المورد في البحث إن شاء الله تعالى.

---

(١) الغريب غريبان: غريب اللفظ، وغريبُ المعنى، والكلامُ عليهما في: غريب الحديث للخطابي ٧١/١، مجموع الغرائب ٢.١/١.

(٢) غريب الحديث للخطابي ٦٩/١.

(٣) غريب الحديث للخطابي٧٠/١.

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥٠/١.

(٥) غريب الحديث للخطابي ٤٨/١.

(٦) الإلماع ١٥٩، فتح المغيث ٣ /١٥٨.١٥٩، منهج السياق ١٣٨.١٤٠.

(٧) غريب الحديث للخطابي ٦٨/١.٦٩.

–ولأبنية الأسماء وأبنية الأفعال وجهات الإعراب مواردُ سمّاهُنَّ الخطابيُّ الأصول، وقال: «فإنَّ مَن لم يُحكم هذه الأصولَ لم يكمُل لأن يكون واعياً لعلمٍ، أو راوياً له»[1].

.وللمتشابه في الرَّسْم وقراءاته وما يعتريه من التّصحيف والتّحريف مواردُ تُفضي إلى حديث المعجم ورصيده الاستبداليّ، والمعنى المنطقي، والسّياق، والقيم الخلافيّة، ونظام اللغة.

وموارِدُ أُخَرُ...

تلك الموارِدُ رادهنَّ النّمطُ الأوّلُ «والنّاسُ إذ ذاك متوافرونَ، والرّوضُ أُنُفٌ، والحوضُ ملآن»فصدروا بما بعضُه ما رأيتَ من مدوّنات غريب الحديث والتصحيف.

... ثُمَّ كان من نمطنا ما كان، والنّاسُ كما ترى، والرّوضُ قد استحالَ عُرّى، وما في الحوض إلا رِجْرجةٌ، ولكنَّ أولئك الموارد ـ كما كُنَّ ـ عِذابٌ لهنَّ ثائبٌ،وماؤهنَّ ليس فِراطاً، والسُّبل إليهنَّ مُديَّثةٌ يحنُّ فيها العَوْدُ، وَيَرغَبُ فيها قولُ أبي الفتح (ت٣٩٠هـ): «وكلامُ العرب لِمَنْ عَرفَه وتدرَّبَ بطريقها فيه جارٍ مَجْرى السِّحر لَطَفا، وإنْ جسا عنه أكثرُ من ترى وجفا»[2].

ذلك، ومن مسائل المتشابه في الرَّسْم مسألةُ (أرمت) في حديث فَضْلِ يومِ الجمعة، إذ قُرئ ذا اللّفظُ قراءاتٍ تعدّدتْ بهنَّ الصّيغُ وجهاتُ الاشتقاق والدّلالةُ والتّركيبُ النحويُّ، وقفني على إحداهنَّ أستاذي منصور مهران ـ شفاه الله ـ ثم انفتحتْ للقولِ أبوابٌ، فولجتُ مستعيناً بالله ـ عزَّ وجلَّ ـ وهو حسبي.

ورأيت أن يَقْدُمَ القولَ متنُ الحديث والقراءاتُ مجملةً، ثم يتلوهما ذِكْرُ أسباب تعدُّد القراءات، وآثارِه، وقرائنَ مُرَجِّحاتِ قراءاتٍ ومبعِّداتِ قراءاتٍ، ثم كلامٌ على رأي الإمام إبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ)، وسترى ثَمَّ: لِمَ تَفَرَّدَ رأيُه بكلامٍ، ثم دراسةُ القراءاتِ قراءةً قراءةً، ومن الله التّوفيقُ.

أولاً: مَتْنُ الحديث:

متنُ الحديث هو السّياقُ النّصّيُّ الذي وردتْ فيه (أرمت)، وسياق النّصّ في باب تعدُّد القراءات كما سيأتي، إن شاء الله تعالى ـ مُحَكَّمٌ.

من أجل ذلك لازماً كانَ ذِكْرُه وذِكْرُ ألفاظِ رواياته على النّحو الآتي:

... عن أَوْسِ بن أَوْسٍ[3] ـ رضي الله عنه ـ قال: «قال رسول الله ﷺ: مِنْ أفْضَلِ أيّامِكُمْ يومُ

---

(١) غريب الحديث ٥٣/١.

(٢) الخصائص ٢٠٥/١.

(٣) كذا الاسمُ فيما وقفتُ عليه من دواوين السُّنّة إلا أكثر نسخ (مسند أحمد)، ففيها: أوس بن أبي أوس، فأثبته محقّقا الجزء السادس والعشرين، ونبّها على الخلاف فيه، راجع: المسند ٧٧/٢٦ ح١. وقال السّخاويُّ: «قد وقع هذا الحديث عند ابن ماجه في (الصلاة) من (سننه) فسمّى الصحابيَّ شدّادَ بن أوس، وذلك وهمٌ نبّه عليه المِزّيُّ وغيرُه، وقد وقع عنده في (الجنائز) على الصّواب كما أخرجناه» القول البديع ٢٣٣.

الجُمُعة، فيه خُلِق آدَمُ، وفيه قُبِضَ، وفيه النَّفخةُ، وفيه الصَّعقةُ، فأكثِروا عليَّ مِنَ الصّلاةِ فيه، فإنَّ صلاتَكُم معروضةٌ عليَّ، فقالوا: يا رسول اللهِ، وكيف تُعْرَضُ عليك صلاتُنا وقد أرمت؟ يعني: وَقَدْ بليت. قال: إنَّ الله - عز وجلَّ - حرَّمَ على الأرْضِ أنْ تَأْكُلَ أجسادَ الأنبياء»[1] صلواتُ الله عليهم.

هذا لفظُه في (المسند) للإمام أحمدَ (ت٢٤١هـ)[2]، وله ألفاظٌ أُخَرُ مِنْ طُرُقٍ، وطُرُقُه كُلُّها عَنْ حُسين بن عليٍّ الجُعْفيِّ عن عبدالرحمن بن يزيد بنِ جابرٍ[3] عن أبي الأشْعَثِ الصَّنعانيِّ عن أَوْس:

ففي (المصنَّف) لابن أبي شيبةَ (ت٢٣٥هـ): «... فقال رجلٌ: يا رسولَ الله، كيفَ تُعْرَضُ صلاتُنا عليك وقد أرمت؟ - يعني: بليت - فقال: إنَّ الله حرَّمَ على الأرض أنْ تأْكُلَ...»[4].

وكذلك لفظه في (السُّنن) لابن ماجه (ت٢٧٥هـ)، وهو من طريق ابن أبي شيبةَ[5].

وفي (السُّنَن) للدّارِميِّ (ت٢٥٥هـ) مثْلُه من طريقٍ آخر[6].

وفي (السُّنن) لأبي داود (ت٢٧٥هـ): «قال: قالوا: يا رسول الله، وكيف تُعْرضُ صلاتُنا عليك وقد أرمت؟ قال: يقولونَ: بليت. قال: إنَّ الله عزّ وجلَّ حرَّم على الأرْضِ أجسادَ الأنبياء»[7].

وفي (مشكاة المصابيح) لمحمد بن عبدالله الخطيب التِّبريزي (من علماء القرن الثّامن)= مثْلُه[8].

وفي (السُّنن الكبرى) و(السُّنن الصُّغْرى: المجتبَى) للنَّسائيِّ (ت٣٠٣هـ): «قالوا: يا رسول الله، وكيف تُعرَضُ صلاتُنا عليك وقد أرمت؟ - أيْ: يقولون: قد بليت - قال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ قد حرَّم على الأرْض أنْ تأكُلَ أجْسادَ..»[9].

وفي (صحيح) ابن خُزيمة (ت٣١١هـ) من طريق: «قالوا: وكيف تُعَرضُ صلاتُنا عليك وقد أرمت؟ فقال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ حرَّم على الأرْضِ أن تأكُلَ...».

وفيه من طريق آخَرَ: «مثله، وقال: يعنون: قد بليت»[10].

---

(١) صحَّحه جمهورُ أهل العلم. راجع: مسند الإمام أحمد ٢٦/٨٤ ح ٢(رقم الحديث ١٦١٦٢)، سنن أبي داود (تعليق الشيخ الألباني) ١٨٢ (رقم الحديث ١٠٤٧)، الأذكار ١٨٦، تهذيب السنن ١/٤٥٠، القول البديع ٢٣٢.

(٢) مسند الإمام أحمد ٢٦/٨٤ (رقم الحديث ١٦١٦٢).

(٣) أعلَّ بعضُ أهل العلم الحديثَ بأنَّ الجُعْفيَّ أخطأ في اسم جدِّ شيخه، فسمّاه (جابراً)، وهو (تميمٌ). وابنُ تميم منكر الحديث. راجع: تهذيب السُّنن١/٤٥١.٤٥٣، القول البديع ٢٣٢.

(٤) المصنَّف ٦/٤٠ (رقم الحديث ٨٧٨٩).

(٥) سنن ابن ماجه ٢/٩.٨ (كتاب الصلاة: باب في فضل الجمعة، رقم الحديث ١٠٨٥)، ٢/٢٩٠ (كتاب الجنائز: باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ، رقم الحديث ١٦٣٦).

(٦) سنن الدرامي ١/٣٩٣ (كتاب الصلاة: باب في فضل يوم الجمعة، رقم الحديث ١٥٣٥).

(٧) سنن أبي داود ١٨٢، ٢٦٣ (كتاب الصلاة: باب فضل يوم الجمعة، وباب في الاستغفار، رقم الحديث ١٠٤٧، ١٥٣١).

(٨) مشكاة المصابيح ١/٤٢٩.٤٣٠ (كتاب الصلاة: باب الجمعة، رقم الحديث ١٣٦١).

(٩) سنن النسائي الكبرى ٢/٢٦٢، المجتبى ٣/٧٥ (كتاب الجمعة: إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة).

(١٠) صحيح ابن خزيمة ٨٢٨.٨٣٩ (كتاب الجمعة: باب فضل الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة، رقم الحديث ١٧٣٣، ١٧٣٤).

وفي (المستدرك على الصّحيحين) للحاكم النّيسابوريّ (ت٤٠٥هـ): «قالوا: وكيف صلاتُنا تُعْرَضُ عليك وقد أرمت؟ فقال: إنّ الله عز وجلّ قد حرّم على الأرضِ أن تأكُلَ ...»[1] ليس فيه تفسيرُ (أرمت) كما ترى.

وفي (مصابيح السُّنة) للبغويّ (ت ٥١٦هـ): «قالوا: يا رسولَ الله، وكيف تُعْرَضُ عليك صلاتُنا وقد أرمت؟ يقولُ: بليت، فقال: إنّ الله تعالى حرّمَ على الأرض أجساد الأنبياء»[2].

وفي (الأذكار) للنّوويّ (ت٦٧٦هـ): «فقالوا: يارسول الله، وكيف تُعْرَض صلاتُنا عليك وقد أرمت؟ قال: يقول: بليت، قال: إنّ الله حرّمَ على الأرْضِ أجْسادَ الأنبياء»[3].

ذاك متنُ الحديث، وهؤلاء ألفاظُه في دواوين السُّنّة، وهُنّ - فيما أرى - سياقٌ لغويٌّ، له قيمتُه في التّوجيه والتّرجيح.

وفيهنّ بحثٌ من أربعةِ أوجُه:

الأوّلُ: في بعضهنّ: «قالوا: يا رسولَ اللّه»، وفي بعضهنّ: «قال رجلٌ»، ولا تدافُعَ بينَهما؛ لأنّ الواحدَ في الجماعة يقولُ القولَ، فيُعَبِّرُ عمّا في أنْفسهم، ويُسْنَدُ القولُ إليهم.

وبهذا يُفَسَّرُ ما في (المسند) من اختلاف الإسناد في (فقالوا) و(يعني)، وما في (المصابيح) و(الأذكار) من اختلاف الإسناد في (قالوا) و(يقول).

والثاني: ترى فيهنّ (أرمت) على رسمٍ واحدٍ، وليس في واحدةٍ منهنّ (أرْمَمْتَ) ولا (رَمَمْتَ)، وسترى قيمة هذا بعدُ إن شاء اللّه تعالى.

ورسْمُ (أرمت) - وحديثُه الحديثُ - يحتملُ في النّظرِ الأوّلِ قراءاتٍ، وقفتُ على ثمانٍ منهنّ، إجمالُهنّ على النحّو الآتي:

الأولى: (أَرَمْتَ)؛ بفتح الهمزة والرّاء، وسكون الممر، وفتحِ التّاءِ.

والثانيةُ: (أَرَمَّتَ)؛ بفتح الهمزة والرّاء، وتشديد الميم وفتحِها، وفتح التّاء.

والثّالثةُ: (أَرَمَّتْ)؛ بفتح الهمزة والرّاء، وتشديد الميم وفتْحِها، وسكونِ التّاءِ.

والرّابعةُ: (أَرْمَتَّ)؛ بفتحِ الهمزة، وسكونِ الرّاءِ، وفتحِ الميم، وتشديدِ التّاءِ وفتْحها.

والخامسةُ: (أَرْمَتْ)؛ بفتح الهمزة، وسكون الرّاءِ، وفتح الميم، وسكونِ التّاءِ.

والسّادسةُ: (أَرِمْتَ)؛ بفتحِ الهمزة، وكسر الرّاءِ، وسكونِ الميم، وفتح التّاءِ.

والسّابعةُ: (أُرِمْتَ)؛ بضمِّ الهمزة، وكسرِ الرّاءِ، وسكونِ الميم، وفتحِ التّاءِ.

---

(١) المستدرك ٢٧٨/١ (كتاب الجمعة).

(٢) مصابيح السنة ١٦٨/١ (كتاب الصلاة: باب الجمعة، رقم الحديث ٩٢٠).

(٣) الأذكار ١٨٦ (باب الصلاة على رسول الله ﷺ، رقم الحديث ٢٩٤).

والثامنةُ: (أُرِمَتْ)، بضمِّ الهمزة، وكسرِ الرّاءِ، وفتح الميم، وسكونِ التّاءِ.

وفيه وجهانِ صورتاهما قريبتانِ من صورة (أرمت)؛ ذكرهما بعضُ شُرّاح الحديث، وهما:

- (أَرْمَمْتَ).

- و(رَمَمْتَ).

وذِكْرُ القراءاتِ مُجْملاتٍ هنا غايتُه ستراها - إن شاء الله تعالى - حيثُ الكلامُ على أسباب تعدُّد القراءات وأثره، وهو قريبٌ، فأمّا تفصيلُها فله حديثٌ آتٍ.

والثّالثُ: في أكثر الروايات لفظُ (تأكُل) في جواب المصطفى ﷺ، وهو بإزاء (أرمت) في سؤال الصّحابة رضوانُ الله عليهم، وسترى قيمتَه في الكلام على قرائن التّرجيح والتّوجيه.

والرّابع: إدراجُ الرّاوي (بليت) تفسيراً لـ(أرمت)، والتّفسيرُ له أثرٌ في دراسة القراءات والموازنةِ بينَهنّ.

ولا أعلمُ أحداً ذهب إلى أنّه من كلام الرّسول ﷺ إلاّ الطّيبيّ (ت٧٤٣هـ)، إذ قال: «أقولُ: على ما ورد في (المصابيح)، وهو قولُه: (أرمت. يقولُ: بليت)= مُبْهَمٌ، وأمّا في (المشكاة) فلفظُ الحديث هكذا: (قال: يقولونَ: بليت)= فهو ظاهرٌ؛ لأنّ القائلَ رسولُ الله ﷺ؛ قالَه استبعاداً له»[1].

قلتُ: (يقولُ) في (مصابيح السُّنّة) لفظُ تفسيرٍ، و(يقولون) في (مشكاة المصابيح) كذلك[2].

ولو كان المشكلُ ما في (المصابيح) وحدَه؛ لكان لقول الطّيبيّ بابٌ من التأويل، ولكنّ للإشكالِ وجوهاً؛ ذكر منها ملاّ علي القاري (ت١٠١٤هـ) ما يأتي:

١- الغيبة في (يقولون)، ولو كان من كلام الرّسول ﷺ لكان (تقولون) بتاء الخطاب؛ لأنّه موجّهٌ إلى الصّحابة المخاطَبين.

٢- تكرارُ (قال) في: «قال: يقولون: بليت. قال: إنّ الله حرّمَ...»، فلو كان كلُّه من كلام الرّسول ﷺ لَما كان لـ(قال) الثانية غرضٌ؛ فدلّ التّكرارُ على أنّ (قال) الأولى للرّاوي فاصلةٌ بين كلامه ومتن الحديث، و(قال) الثّانيةَ للمصطفى ﷺ.

ذكر ملا علي القاري الوجهين، ثم قال: «فمعنى ما في (المشكاة): **قال الرّاوي**: يقولون: أي: يعنون بـ(أرمت): بليت، أيْ معناه، وهذا ظاهرٌ لا غُبار عليه كما لا يخفى، وهذه الجملةُ معترضةٌ لبيانِ مُشكل الحديث بين السُّؤال والجواب»[3].

ويضافُ إلى ما قاله أنّ قبلَ (بليت) في (المسند) و(المصنّف) و(سنن الدّارمي) - (يعني)، وقبله

---

(١) شرح الطيبي على المشكاة ٣/ ٢٠٥.

(٢) مرقاة المفاتيح ٢/ ٢٠٩.

(٣) مرقاة المفاتيح ٢/ ٢٠٩. وانظر: الغريبين ١/ ٦٧، المجموع المغيث ١/ ٥٧.

في (سنن النّسائي)= (أيْ)، وهما لفظتا تفسيرٍ قاطعتانِ بأنَّ الكلامَ للرّاوي؛ أدرجه في الوسط تفسيراً[1]، واللّه أعلمُ.

ثانياً: أسباب تعدُّد قراءات (أرمت) وتعدُّد وجوهها:

قبلَ حديث الأسباب حديثُ المصطلح، وهو موجَزٌ على النّحو الآتي:

(تعدُّدُ القراءات) يلابِسُه مصطلحٌ، ويُقارِبُه مصطلحٌ، وليساه:

فأمّا الذي يلابسُه فمصطلح (التّصحيف والتحريف)، وملابستُه إيّاه من ملابسة الخاصّ للعامّ؛ فكلاهما نتاجُ قراءةٍ، ولكنَّ المصحِّف والمحرِّفَ نتاجُ قراءةٍ غير صحيحةٍ[2]، لا يكون غيرَ ذلك، وقراءاتُ (أرمت) - كما سيأتي - منها ما هو صحيحٌ محتملٌ، ومنها ما هو صادقٌ عليه تصحيفُ اللّفظ، ومنها ما هو صادقٌ عليه تحريفُ المعنى؛ فبان أنَّ كلَّ تصحيفٍ وتحريفٍ قراءةٌ، وأنَّ كلَّ قراءةٍ ليست تصحيفاً أو تحريفاً، وبان - أيضاً - أنَّ تداخُلَ المصطلحَيْنِ سببُه العمومُ والخصوصُ المطلقُ.

وأمّا الذي يُقاربُه فمصطلحُ (الرّوايات)[3]؛ فيلتقيان في تعدُّد اللّفظ، ويختلفان في جهة التعدُّد؛ إذ جهةُ (تعدُّد القراءات) عقليّةٌ معوَّلٌ فيها على اجتهاد القَرَأة وفَهْمهم، وجهةُ (تعدُّد الرّوايات) نقليّةٌ معوَّلٌ فيها على إحدى طُرق أخْذِ الحديث وتحمُّله، وهي ثماني طُرقٍ منها ما أداتُه قراءةُ الرّاوي كالوِجادةِ والإجازةِ والمناولةِ والمكاتبة، ولكنّها مقيَّدةٌ بألفاظٍ فصَّلَها أهلُ الحديث[4]، ولم أرَها صريحةً في كلامهم على (أرمت).

من أجل ذلك آثرتُ مصطلح (تعدُّد القراءات) في معالجة مسألة (أرمت)، ورجّحتُ أنَّ الرّوايةَ كانت واحدةً؛ ألم ترَ إلى قولِ الإمام الحربيِّ بعد نقْله لفظَ الحديث: «كذا يقولُه المحدِّثون، ولا أعرفُ وجْهَه»[5]، والإمامُ الحربيُّ - فيما أرى - هو فاتحُ بابِ القول في المسألة».

---

(١) الكلامُ على إدراج تفسير الغريب في: فتح المغيث ٢/٨١، تدريب الراوي ١/٢٧٠.

(٢) راجع: التنبيه على حدوث التصحيف ٢٦، تصحيفات المحدثين ١/٢٤.

وعُني علماءُ الحديث - وقد كانوا أمّةً - بظاهرة التّصحيف والتّحريف، وعالجها جماعةٌ منهم في مصنّفات مفردات، وعدَّها علماء منهم نوعاً من علوم الحديث، انظر: الجامع ١/٢٨٥-٣٠٠، مقدّمة ابن الصلاح ١٤٠-١٤٣، النكت الوفيّة ٢/٢٢٤-٢٢٨، فتح المغيث ٣/٤٥٦-٤٦٩، تدريب الراوي ٢/١٩٣-١٩٥، فتح الباقي ٤٢٠-٤٢١.

وعُني بها علماءُ العربية، وأفرد لها بعضهم مصنّفاتٍ، وعدَّها السيوطيُّ في (المزهر ٢/٣٥٣-٣٥٤) نوعاً من علوم اللغة متأثّراً أهلَ الحديث، وهو من خَلَفهم.

وكلامُ المحدّثين عليها في: التّصحيف والتراث الشّعري القديم، التّصحيف والتحريف: دراسة في التّغيُّر الدلالي (وكلاهما مفردٌ لها)، تحقيق النصوص ونشرها ٦٤-٦٧، مناهج تحقيق التراث ١٢٤-١٤٨، مدخل إلى تاريخ نشر التراث ٢٨٥-٣١٦، وهو كتابٌ فَرْدٌ، ثم سلخ كثيراً منه صاحب (تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره).

(٣) تكلّم الأمير الصّنعاني على تعدّد الروايات في: رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث ٢٦-٤٢.

(٤) الكفاية ٢/٥٩-١٥٩، ٦٦-١١٦، الإلماع ١١٦-١٢٤، فهرسة ابن خير ١٢-٢٢، مقدمة ابن الصلاح ٦٢-٨٧، الاقتراح ٣٠٥-٣١٠، فتح المغيث ٢/٣٢٥-٥٣٠، الغاية ١٤٦-١٦٤، تدريب الراوي ٢/٨-٦٣.

(٥) غريب الحديث ١/٧١-٧٢.

ذاك حديثُ المصطلح، فأمّا حديثُ أسباب تعدُّد قراءات (أرمت) فهو على النّحو الآتي:

تبدّى لي من كلام العلماء على (أرمت) وقراءاتهم له أنّ الأسبابَ أضْرُبٌ:

- ضربٌ راجعٌ إلى الرَّسم والشّكل.
- وضَرْبٌ راجعٌ إلى سياق الحديث.
- وضَرْبٌ راجعٌ إلى القارئ: فَهْمِه النّصّ، وعِلْمِه بلهجات العرب وسَنَنهم في كلامهم.

وتفصيلُها على النّحو الآتي:

السّببُ الأوّلُ (نَقْدُ الحربيّ ما رواه المحدّثون):

ذكر الإمامُ أبو إسحاق الحربيُّ ما رواه المحدّثون، ولم يعرفْ - وهوهو - وجْهَه، ورأى الصّوابَ أحدَ وَجْهَين ذكرهما[1]، فكان ما قاله سبباً له مسبَّبان:

أحدُهما: فَتْحُ بابِ الاجتهاد في الكلام على لفظ (أرمت) وقراءته، وحُقَّ له أن يكونَ فاتحاً، فإذا لم يعرفْ - وهو الإمام محدِّثاً ولغويّاً - وجْهَ ما رواه المحدّثون، انبغى لمَنْ بعده أن يقفَ ويتأمّلَ.

والآخر: اختلافُ العلماء فيما عزاه إلى المحدّثين ولم يعرفْ وجْهَه، وما صوّبه، فقُرئ الأوّل قراءاتٍ، وقُرئ الثّاني قراءاتٍ.

مِنْ أجلِ ذينك رأيتُ قولَه أوّلَ الأسباب وفاتحةَ القراءات، ثُمّ أفردتُ لتحقيقه حديثاً سيأتي - إن شاء الله تعالى - وسترى ثَمّ رُجحانَ أنّ كثيراً ممّن نقلَ قولَه نَقَلَه من طريقٍ غيرِ كتابه.

السّببُ الثّاني (اتّفاقُ الرّسم وتَرْكُ الشّكْل):

وُضِع نظامُ الكتابة العربية ومن مقاصد واضعه الاختصارُ[2]، فكان تشابهُ بعض الرُّموز (رسم الحروف)، وكان تشابُهُها باباً للتصحيف والتحريف حتى قال الفراءُ (ت ٢٠٧هـ): «إنّ الذي رَسَمَ حروفَ التّهجي لم يُحْسِنْ»[3]، وقال حمزةُ الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ): «وأمّا سببُ وقوعِ التصحيف في كتابة العرب فهو أنّ الذي أبدعَ صورَ حروفها لم يَضعْها على حكمةٍ، ولا احتاط لِمَنْ يجيء بعدَه، وذلك أنّه وضعَ لخمسة أحرفٍ صورةً واحدة، وهي: الباءُ والتّاءُ والثاء والياءُ والنّونُ، وكان وجْهُ الحكمة فيه أن يضَعَ لكلِّ حرفٍ صورةً مُباينةً للأخرى حتّى يُؤمَنَ عليه التّبديلُ»[4].

---

(١) غريب الحديث ١/٧١-٧٢.

(٢) صبح الأعشى ٣/٢٤-٢٥.

(٣) صناعة الكتّاب ٧٢.

(٤) التنبيه ٢٧، وانظر: التصحيف والتراث الشعري ٨٢، مدخل إلى تاريخ نشر التراث ٢٢٩.

قُلتُ: مَن قرأ ثناءَ وليم جونز على الكتابة العربية ونقدَه الألفبائية الإنجليزية[1]، ثم قرأ نقدَ دي سوسير للنِّظام الكتابيِّ في اللُّغات اللاتينية والجرمانية[2]، ثم قرأ نقد فندريس للكتابة الفرنسية والإنجليزية[3]، ثم قرأ نَقْدَ أولمان للكتابة الإنجليزية[4]= هان عنده التَّشابُهُ، ولم ير الواضعَ مسيئاً، ثم عَجِبَ من الرّائين الأخْذَ بالحرف اللاتينيِّ في كُتْب العربية[5].

ومَن قرأ قولَ حمزةَ الأصفهانيِّ: «فإذا أُغفِلَ الاستقصاءُ على الكلمة، فلم تُوَفَّ الحقوقَ كُلَّها من النُّقط والإعجام، اعتراها التَّصحيفُ، فالتمسوا حيلةً ثالثةً، فلمّا لم يقدروا عليها قالوا: فقد بان لِمَنْ عَقَلَ وأنصف من نفسه أنَّ اعتراضَ التَّصحيف في هذه الكتابة مع ماجُلب إليها من الزّيادة في البيان بالنُّقط والإعجام= ليس إلا من ضَعْف الأساس»[6]= من قرأه قال: الإنصافُ أنَّ كلَّ نظامٍ لا يوفّى حقَّه مظنّة الخلل، فكيف إذا كان النِّظامُ رمزيّاً ومأتيّاً مِنْ قِبَلِ غير الموفّيه رموزَه!

ولئلا يُظَنَّ أنَّ البابَ بابُ ثَلْبٍ أقولُ:

استوى النظامُ على سوقه بإبداع الإعجام واختراع الشَّكل، فلو أنَّ النّاسَ لَزِموهما لكانت «غايةُ الغايات في الاختصار والبيان»[7]، ولكنَّ النّاسَ فَرَّطوا في الصّورة التُّمّى، ثم النِّظامَ ينتقدون.

ذلك، وللعلماءِ فيما يُشكَلُ مذاهبُ؛ أعدلُها - فيما أرى - قولُ ابن مجاهد (ت٤٢٣هـ): «الشَّكْلُ سِمةٌ للكتاب كما أنَّ الإعرابَ سمةٌ لكلام اللِّسان، ولولا الشَّكْلُ لم تُعْرَفْ معاني الكتاب كما لولا الإعرابُ لم تُعرفْ معاني الكلام، والشَّكْلُ لِما أَشْكَلَ، وليس على كلِّ حرفٍ يقعُ الشَّكْلُ، إنّما يقعُ على ما إذا لم يُشْكَل التبسَ»[8].

وأَوّلُ المشْكِل ما اتّفقَتْ حروفُه[9]، فكان الفيصلُ الشَّكْلَ (ضبط القلم) أو الضَّبطَ بالنّظير أو بالعبارة، ومثالُه القريب (أرمت)، فبترك ضبْطه يُقرأ على وجوهٍ بعضُها ما رأيتَ آنفاً، وسترى

---

(١) موجز تاريخ علم اللغة ٣٢٢.

(٢) دروس في الألسنية العامة ٥٥-٥٩. وانظر: الكتابة والقراءة ٢٩.

(٣) اللغة ٤٠٩-٤١٤.

(٤) دور الكلمة في اللغة ٤٧-٥٠.

(٥) ترى بعضَهم في: الحروف اللاتينية لكتابة العربية ١٥٠، اللغة العربية العلمية ٧٠، ولدي سوسير كلامٌ جيّدٌ على مفاسد استعارة أمّة نظامَها الهجائي من أمّة أخرى. دروس في الألسنية العامة ٥٤.

(٦) التنبيه ٢٨، وانظر: شرح ما يقع فيه التصحيف ١/١٤، تصحيح التّصحيف ١٤.

(٧) حياة اللغة العربية ١٠٦. وانظر: الكتابة والقراءة ٢١.

(٨) المحكم للداني ٢٣، وراجع: أدب الكتّاب ٨١، الإلماع ١٣٥-١٣٦، الدر النضيد ٢٦٢، المعيد ٢٥٩، الكتابة العربية ٢٠٥، التصحيف والتراث الشعري ٢٢٨.

(٩) وضع بعضُ أهل الأدب قواعدَ لِما يُشْكَلُ: راجع: حياة اللغة العربية ٩٩-١٠٣، الكتاب والقراءة ٨٩.

المصدِّقَ في الكلام على رأي الحربيِّ واختلافِ العلماء فيما لم يَعْرِفْ وجْهَه وما صوَّبَ، ثم ستراه - إن شاء الله تعالى - في (دراسة القراءات) حيثُ ذِكْرُ شَكْلِ محقِّقي دواوين السُّنّة وشروحها.

السَّببُ الثّالثُ (اتِّفاقُ الرَّسْمِ والشَّكْلِ):

كانَ ذلك في (أَرَمْتَ) بسبب من تغيير صوتيٍّ في بنية (أَرْمَمْتَ)، حُذفتْ به إحدى الميمين كما حُذفت إحدى السّينَين في (أَحَسْتُ)، فطابق الرَّسْمُ والشَّكْلُ رسْمَ (أَرَمْتَ) من (الأرْم) وشَكْلَها، فكان أن قرأها بعضُ شُرّاح الحديث على الوجهين[1]، وسيأتي حديثُهما - إن شاء الله تعالى - مفصّلاً في (دراسة القراءات).

السَّببُ الرّابعُ (تقارُبُ الرَّسْم):

تقدَّمَ أنَّ من الوجوه الواردة في المسألة (أَرْمَمْتَ) و(رَمَمْتَ)، وقيل هنالك: الذّاكروهما بعضُ شُراح الحديث، وفي دواوين السُّنّة (أرمت) فحسبُ.

وصورُ الثّلاث مُتقارباتٌ، ليس بينهنَّ إلا زيادةُ حرفٍ، ونقْصُ حرفٍ، فغيرُ بعيدٍ أن يُحرِّفَ البَصَرُ إحداهنَّ إلى إلْفِه[2]، وإنْ حَسُنَ الكتْبُ، أو يُقَصِّرَ الكاتبُ فيغلوَ في مشْقِ الحروفِ أو تعليقها، ويطغى القلمُ فيصلَ منفصلاً ويفصلَ متّصلاً، فتلتبسَ الصُّوَرُ الثّلاثُ.

السَّببُ الخامسُ (تشابُهُ علامة الإهمال وبعض علامات الشَّكل):

قصد العلماءُ إلى الزّيادة في الضّبط والتحرُّز، فوضعوا للحروف المهملات علاماتٍ تكونُ تحتَ الحرفِ أو فوقَه، ولهم فيهنَّ مذاهبُ[3]، ومنهنَّ ما قد يُشْبِهُ بعضَ علاماتِ الشَّكْلِ، وربّما كان ذلك الشَّبَهُ طريقاً إلى التّصحيف، يقولُ الحافظُ العراقيُّ (ت٨٠٦هـ): «سمعتُ بعضَ أهلِ الحديث يفتحُ الرّاء من (رِضْوان)، فقلتُ له في ذلك، فقال: ليس له رِضْوانٌ، بالكسر، فقلتُ: إنّما سُمِّيَ بالمصدرِ، وهو بالكسر، فقال: وجدتُه بخطِّ فلانٍ بالفتح، وسَمّى مَن لا يحضُرني ذِكْرُه الآنَ، ثمّ إنّي وجدتُ بعدَ ذلك في بعضِ الكتب القديمة هذا الاسمَ وفوقَه فتحةٌ، فتأمّلتُ الكتاب، فإذا هو يخُطُّ فوق الحرفِ المهملِ خطّاً صغيراً، فعرفتُ أنّه علامةُ الإهمال لا الفتحُ، وأنَّ الذي قالَه بالفتحِ من هاهنا أُتِيَ»[4].

وحديثُ تلك العلامات في (أرمت) على النّحو الآتي:

الحرفُ الذي يُعْلَمُ منها بعلامة الإهمال الرّاءُ؛ لكيلا يلتبسَ بالزّاي، ورأيتُ ناسخَ المجلدة

(١) شرح سنن النّسائي ١٦/٩٥.

(٢) تكلّم المحقق الدكتور محمود الطناحي على الإلْف في: مدخل إلى تاريخ نشر التُّراث ٣١٢.

(٣) تفصيلها في: الإلماع ١٤١، مقدمة ابن الصلاح ٩٠، فتح المغيث ٣/٣٣-٣٦، تدريب الراوي ٢/٧١، فتح الباقي ٣٧٥-٣٧٧، الدر النضيد ٢٦٤-٢٦٥.

(٤) الدر النضيد ٢٦٥، توجيه النظر ٧٨١.

الخامسة من (غريب الحديث) للحربيِّ. وهي قديمةٌ محفوظةٌ في (الظّاهرية)= يجعلُ العلامة فوقَ الرّاء مرّةً كالنّبرة (الهمزة) ومرّةً كقُلامة ظُفرٍ مُلقاةٍ على قفاها، ولم يكُنْ في رسْمها على سبيلٍ واحدةٍ، ولم يتحرَّ [راجع الملحق في آخر البحث]؛ فالأولى ربّما أشبهت السُّكونَ، والثّانيةُ ربّما أشبهت الفتحة والسُّكونَ.

ثم رأيتُ أثرَ ذينك الشَّبَهَين في قراءة الخالفينَ:

- رأيتُه في قراءة محقّق المجلدة الخامسة الدكتور سليمان العايد؛ إذ ضَبَطَ اللّفظَ الذي لم يعرف الحربيُّ وجْهَه هكذا (أَرَمْتَ)؛ بفتح الرّاءِ، وكان قد ضبطَه قبلُ هكذا (أَرِمْتَ) بكسر الرّاءِ[1]، ولا تفسيرَ لاختلاف ضَبْطَيه عندي إلاّ أنّه قرأ علامةَ الإهمال التي كالقُلامة فتحةً [راجع الملحق آخر البحث]. وسيأتي تفصيلٌ في الكلام على رأي الحربيِّ إنّ شاء الله تعالى.

- ورأيتُه في (شرح سنن أبي داود) لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)؛ إذ ضُبِطَ بالعبارة أحدُ الوجهين اللّذين صَوَّبَهما الحربيُّ هكذا (أَرْمَتْ)[2]، وهو ضبطٌ غريبٌ كما سيأتي في (دراسة القراءات)، وأُرى صاحبَه حسبَ علامةَ الإهمال التي على الرّاءِ سكوناً، ثم بنى سائرَ ضَبْطه على ما حَسِبَه.

وليس العينيُّ أوّلَ ذاكري هذه القراءةِ، إذ وردتْ في إحدى نُسخ (المجموع المغيث) للمدينيِّ (ت٥٨١هـ)[3]. والتّفصيلُ آتٍ - إن شاء اللّه تعالى - في الكلام على رأي الحربيِّ.

السّببُ السّادسُ (اتّفاقُ المنطوق وبناءُ الرّسْم على لفْظ المُمْلي):

ذلك في قراءة (أَرْمَتْ)، وهي قراءةٌ نقَلَها بعضُ شُرّاح الحديث عمّن لم يُسَمّوه، وحملوها على أنّ الأصْلَ (أَرْمَمْتَ)، فأُدغمت الميمُ في التاء، وخَطّؤوها[4].

وإنْ ثبتَ كَتْبُها كذلك وحُملت على ما قالوه؛ فقد بنى الكاتبُ على منطوق المملي والمستملي، ولو بنى على الأصْل الذي تقتضيه قواعدُ الكتابة لَرَسَمَها هكذا (أَرْمَمتْ)[5].

قلتُ: ظهرتْ لي فيها قراءةٌ أُخرى يوافقُ منطوقُها منطوقَ ما حملوها عليه، وهي أن تكون (أَرْمَدتْ) بإدغام الدّالِ في التّاءِ، ويكونَ الكاتبُ قد رَسَمَها على الملفوظ[6]. وسيأتي الحديثُ الأشَفُّ - إن شاء الله تعالى - في (دراسة القراءات).

---

(١) غريب الحديث ١/٦٨، ٧١.
(٢) شرح سنن أبي داود ٤/٣٦٦.
(٣) المجموع المغيث ١/٨٠٦ ح٣.
(٤) المجموع المغيث ١/٨٠٧.
(٥) أدب الكتاب ٣٤٥.
(٦) لهذه الظاهرة أمثلةٌ بعضُها في: مناهج تحقيق التراث ١٢٨، ١٢٩.

وفي كلا الحملين يُلحظُ أنَّ للرَّسْمِ على الأصل وتركِ موافقة المنطوقِ = قيمةً تمييزيةً.

السَّببُ السّابعُ (احتمالُ السّياقِ قراءاتٍ):

ستأتي - إن شاء اللّه تعالى - قيمةُ السّياق في التّرجيحِ والموازنةِ حيث الكلامُ على (قرائن التّرجيح والتّوجيه).

فأمّا حديثُ سياق النّصّ هنا فمن وجهٍ آخرَ هذه قصّتُه:

رأيتُ بعضَ العلماء - وهم يُعالجونَ لفظَ المسألة - يذكرون قراءاتٍ لا يأباهُنَّ سياق النّصّ، ويُفَسِّرونهنَّ وَفْقَه، ومنهنَّ:

(أَرَمْتَ، وأَرَمَّتْ، وأَرَمَّتَ، وأَرِمْتَ، وأَرْمَمْتَ، ورَمَمْتَ)، وسترى التفصيلَ - إن شاء اللّه تعالى - في (دراسة القراءات)، فهذا موضعُ جُمَلٍ.

رأيتُ ذلك فرجَحَ لديَّ أنَّ سياق الحديث قد يكونُ باباً لتعدُّد القراءات كما يكونُ طريقاً إلى اطّراح بعضِها وتقْليلها.

السَّببُ الثّامنُ (قراءةُ اللّفظ منزوعاً من السّياق):

ورأيتُ بعضَ العلماء - وهو يُعالجُ اللّفظة - يأخذُه الكلامُ إلى شعابه، ويبعُدُ عهدُه بسياق نصّ الحديث؛ فيوردُ قراءاتٍ يحتملُها الرَّسْمُ ولا يقبلُها السّياقُ، فبدا لي أنَّ المأْتى قراءةُ اللفظة خارجَ سياقها، وفيما يأتي مثالان:

أحدُهما: أجاز بعضُ شُرّاح الحديث أن تكون (أَرَمْتَ) من (الأَرْم)؛ وهو الأكل[1]، وعليه يكونُ المعنى: وقد أكَلْتَ، وهو معنًى - كما سيأتي في (دراسة القراءات) - يأباه سياقُ الحديث؛ من أجل ذلك أُرى الشّارحَ أُتيَ مِن قِبَلِ نَزْعِ اللّفظِ من سياقه.

والآخر: ذكر بعضُ شُرّاح الحديث قراءة (أَرْمَتْ)[2]، وأصْلُها - في وجهها الظاهر - (أَرْمى) من (الرّمي)، وليس لها في وُجْدي على الوجه الظاهر معنًى هنا، وأُرى قارئها أخذه تقليبُ الافتراضات، ولم يعرضْها على سياق الحديث، واللّه أعلمُ.

وفيها وجهٌ آخرُ غير ظاهرٍ، وسيأتي - إن شاء اللّه - في (دراسة القراءات).

السَّببُ التّاسعُ (ورودُ اللّفظ على لهجةٍ لم تبْلُغ القارئَ)[3]:

سَعةُ العربية من سماتها الظّاهرة؛ حتى قال الفراءُ: «وهذا من سَعة العربية التي تسمعُ

---

(١) شرح سنن النسائي للولّوي ١٦/ ٩٥.

(٢) شرح سنن أبي داود للعيني ٤/ ٣٦٦.

(٣) راجع ما كتبه الدكتور محمود الطناحيّ في: مدخل إلى تاريخ نشر التراث ٣٠١-٣٠٢.

بها»[1]، وقال أيضاً: «وهذا من سَعة العربية التي يُحتَجُّ بسَعتها»[2]، فجعلها حجّةً، ورآها ابنُ فارسٍ (ت٣٩٥هـ) سبيلاً إلى التّروِّي في «الحكم على الرّواية بالخطأ، والبحثِ الشديد»[3].

ومن وجوه تلك السّعة كثرةُ اللّهجات، ولها في الحديث النّبويِّ موردٌ مضت مادّتاه في صدر البحث، وأزيد هنا كلاماً للإمام النّسائي؛ لِلَيْقِه بالمقام؛ إذ سُئل عن اللّحن في الحديث، فقال: «إنْ كان شيئاً تقولُه العربُ . وإن كان في غير لغة قريش . فلا يُغَيِّرْ؛ لأنَّ النّبيَّ ﷺ كان يُكلِّمُ النّاسَ بلسانهم»[4].

ومن باب تشعُّب اللّهجات أُتِيَ أعلامٌ من المحدّثين:

ترى ذلك في قول القاضي عياضٍ (ت٥٤٤هـ): «وقد نبّه أبوسليمان الخطّابيُّ على ألفاظٍ من هذا في جُزءٍ أيضاً، لكنَّ أكثرَ ما ذكره ممّا أنكره على المحدّثين له وجوهٌ صحيحةٌ في العربية وعلى لغاتٍ منقولةٍ، واستمرَّت الرّوايةُ به، وليس الرّأيُ في صدرٍ واحداً»[5].

وتراه في قول ابن الصّلاح (ت٦٤٢هـ): «وكثيراً ما نرى ما يتوَّهمُه كثيرٌ من أهل العلم خطأً . وربمّا غيَّروه = صواباً ذا وجهٍ صحيح وإنْ خفي واسْتُغْرِبَ، لا سيّما فيما يعدُّونه خطأً من جهة العربيّة، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعُّبِها»[6].

من أجل ذلك حمى كثيرٌ من علماء الحديث البابَ، ورأوا أن يُثبتَ المحدّثُ ما بلغه في الأصل وإن كان يراه خطأً، مع التّضبيب عليه وبيانِ الصّواب خارجاً في الحاشية[7].

ثمّ صدّقت مسألةُ البحث منهاجَهم مُصَدّقين:

الأوّل: نقل الإمامُ الحربيُّ اللّفظَ كما رواه المحدّثون، وقال: لا أعرفُ وجْهَه، ثُمّ ذكر ما يراه صواباً[8].

وما لم يعرف وَجْهَه مختلفٌ في ضبْطه كما سيأتي في الحديث المفرد لرأيه، وممّا قيل فيه (أَرَمّتَ) و(أَرَمْتَ)؛ والأوّلُ على لغةٍ لناسٍ من بكر بن وائل، والثّاني على لغةٍ عُزيتْ إلى سُليم وبعض العرب، وتفصيلُهما . إن شاء الله تعالى . في (دراسة القراءات).

---

(١) معاني القرآن ٣٤١/٢.
(٢) معاني القرآن ١٤٧/١.
(٣) فتح المغيث ١٥٨/٣-١٥٩.
(٤) الإلماع ١٥٩، وفي (فتح المغيث ١٥٨/٣) نَحْوُه عن أبي عِمران الفسويّ.
(٥) الإلماع ١٦٢.
(٦) مقدمة ابن الصلاح ١٠٨.
(٧) الإلماع ١٦١، مقدمة ابن الصلاح ١٠٨، فتح المغيث ١٥٩/٣، والكلامُ على المسألة في: الجامع ٢١/٢، جامع بيان العلم ٣٥١/١-٣٥٢، الاقتراح ٣٨٨، تدريب الراوي ١٠٥/٢-١٠٨.
(٨) غريب الحديث ٧١/١-٧٢.

والثّاني: نقل الإمامُ ابنُ القيّم (ت٧٥١هـ) عن فريق من المحدثين قولَهم: «اللّفظُ به: أَرَمَّتَ» ثم غَلّطهم، ولم يُجز الإدغامَ[١].

وما رآه غلطاً لغةٌ كما تقدّمَ.

إذاً، كان ورودُ اللّفظِ على لغةٍ لم تبلُغ القارئَ سبباً إلى تعدُّد القراءات.

السّببُ العاشر (عدمُ معرفة القارئ بعضَ سَنَن العربيّة):

ليس مثلبةً أنْ غاب عن عالمٍ بعضُ مذاهب العرب في كلامهم، وما أنا - علم الله - بقاصدٍ في ذِكْريه إلى الثّلب، وكيف أقصد إليه وأنا من عيالٍ عليهم؟! ونِعْمَ الشّفيعُ لي قولُ أبي أحمد العسكريّ (ت٣٨٢هـ): «ولا يَضَعُ من العالم الذي بَرَع في عِلْمه زلّةٌ إنْ كانتْ منه على سبيل السّهو والإغفال، فإنّه لم يَعْرُ من الخطأ إلا مَن عَصَمَ الله جَلّ ذِكْرُه، وقد قالت الحكماءُ: الفاضلُ مَن عُدّتْ سَقَطاتُه، وليتنا أدْركْنا بعضَ صوابهم أو كُنّا ممّن يميزُ خطأهم»[٢].

ذلك مِهادُ القولِ، فأمّا القولُ فهو:

- نُقِلَ عن بعضِ العلماء أنّه قال: اللّفظُ به (أَرْمَتَّ)، وحَمَلَها على إدغام الميم في التّاءِ[٣]، وغاب عنه أنّ الميم لا تُدغَمُ في التّاءِ؛ لما سيأتي تفصيلُه في (دراسة القراءات) إنْ شاء الله تعالى.
- ومن العلماء مَن حَمَلَ (أَرِمْتَ) على أنّها محذوفةٌ من (أَرْمَمْتَ)، وعلّلَ كَسْرَ الرّاءِ بالتقاء السّاكنين[٤]، وغاب عنه أنّ الحاذفين من مثله ينقلون حركةَ العين إلى الفاء فحسبُ، وسيأتي تفصيلٌ - إن شاء الله تعالى - في (دراسة القراءات).

تلك عشرةٌ أُراهُنّ دواعيَ تعدُّدِ قراءات (أرمت)، وكُلُّهنّ مصدّقاتٌ ما قاله المحدّثون عن كتابة الحديث وضبطه ومقابلته[٥].

ثالثاً: آثار تعدُّد قراءات (أرمت):

هنّ آثارٌ في الاشتقاق والدّلالة، والبنية، والصّيغة، ونوع التّاء، والتّركيب، واللّهجات، وفيما يأتي حديثُهنّ مُجْملاً، إذ التّفصيلُ آتٍ - إن شاء الله تعالى - في (دراسة القراءات):

١- في الاشتقاق والدّلالة:

أثرٌ جليٌّ، به تُصنّفُ القراءاتُ خمسةَ أصنافٍ:

---

(١) تهذيب السُّنن ١/٤٥٠-٤٥١.
(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف ١/٥.
(٣) المجموع المغيث ١/٨٠٧.
(٤) مرقاة المفاتيح ٢/٢٠٩، شرح سنن النّسائي ١٦/٩٥.
(٥) تفصيلُه في: فتح المغيث ٣/٦٢.

الأوّلُ له خمسٌ، هنّ:

(رَمَمْتَ، وأَرْمَمْتَ، وأَرَمَّتْ، وأَرَمَّتَ، وأَرَمْتَ):

كُلُّهنَّ مِن (الرَّمِّ)؛ يُقالُ: رَمَّ العظمُ يَرِمُّ رَمّاً ورميماً، وأَرَمَّ؛ أي: بَلِيَ، الأخيرةُ عن ابن الأعرابيِّ (ت ٢٣١هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ)، ومنه قيل للعظم البالي: الرِّمّةُ، والرَّميمُ[١].

والثّاني له واحدةٌ، هي:

(أَرْمَتَّ):

هي في قول ذاكريها من الصِّنفِ الأوّل، وتحتملُ عندي أنْ تكونَ مِنَ (الرَّمْد)، يقالُ: رَمَدَ القومُ رَمْداً. ويُروى: رَمِدوا رَمَداً. وأرْمدوا، إذا ماتوا[٢].

والثّالثُ له واحدةٌ، هي:

(أَرِمْتَ):

من (الأَرَم)؛ يُقال: أَرِمَ المالُ يأْرَمُ، والرَّجلُ؛ أي: فنيَ، ومنه قولُهم: أرضٌ أَرِمةٌ؛ أي: لا تُنبتُ شيئاً[٣].

وسيأتي في (دراسة القراءات) أن (أَرْمَتْ) تحتمله أيضاً. ولكنه احتمالٌ بعيدٌ.

والرّابعُ له ثنتانِ، هما:

(أُرِمْتَ، وأُرِمَتْ):

كلاهما من (الأَرْمِ)، يُقال: أَرَمَ ما على المائدة يأْرِمُه، وأَرَمَتِ الإبلُ؛ أي: أَكَلَتْ، وأَرَمَت الأرضُ النّبتَ؛ إذا أهلكتْه[٤].

والخامسُ له واحدةٌ، هي:

(أَرْمَتْ):

من (الرَّمي)، في الوجه الظاهر، وما جاء منه على (أَفْعَلَ) قولُهم: أَرْمى الفرسُ براكبه؛ إذا ألقاه، وأَرْمَيْتُ الحِمْلَ عن ظهر البعير فارتمى عنه؛ إذا طاح وسقط إلى الأرض، وأَرْمى على كذا، إذا زاد عليه[٥]. وكلُّها لا أجدُ لها هنا تأويلاً.

---

(١) التهذيب ١٥/١٩١، المحكم ١١/ ٢١٧، التكملة للصغاني ٦/ ٣٩، اللسان ١٢/٢٥٣، التاج ٣٢/ ٢٨١. وانظر: إصلاح المنطق ٣٧٦، تفسير غريب القرآن ٣٦٨، الصحاح ١٩٣٧، المقاييس ٣٩٧.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٤/ ١٠٧، الأفعال ٣/ ١٥، المحكم ١٠/ ٤٩، النهاية ٢/ ٢٦٢، اللسان ٣/ ١٨٥، التكملة للزّبيدي ٢/ ٢٠٠.

(٣) المحيط ١٠/ ٢٩٠، المجموع المغيث ١/ ٥٧، النهاية ١/ ٤٠، اللسان ١٢/ ١٤، وانظر: غريب الحديث للحربي ١/ ٧٨.

(٤) التهذيب ١٥/ ٣٠٠، الغريبين ١/ ٦٧، المحكم ١١/ ٢٦٠، المجموع المغيث ١/ ٥٧، اللسان ١٢/ ١٣.
وانظر: الغريب المصنف ١/ ٢٤٢.

(٥) اللسان ١٤/ ٣٣٥-٣٣٨.

٢- في البنية:

بهذا الأثر تكونُ القراءات - أيضاً - أضْرُباً:

الضَّربُ الأوّلُ: ما سلمتْ فيه البنيةُ من التّغيير إلا ما يقتضيه الإسنادُ إلى التّاءِ من إسكان لام الفعل، وأمثلتُه ثلاثةٌ: رَمَمْتَ، وأَرْمَمْتَ، وأَرِمْتَ.

والضرب الثّاني: ما حُوّلتْ فيه بنيةُ الأصْل إلى بنية ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وله مثالان: أُرِمْتَ، وأُرِمَتْ.

والضّربُ الثالثُ: ما غُيِّرتْ فيه البنيةُ بإدغام المتماثلين المتحرِّكين السّاكنِ ما قبلَهما، وأنت خبيرٌ بأنَّ ذا الإدغام يقتضي نقلَ حركة المدغم إلى السّاكن قبلَه (التّبادُل الموقعيّ بين المدغَم وحركته)، وله مثالان: أَرَمَّتْ، وأَرَمَّتَ.

والضربُ الرابعُ: ما غُيِّرت فيه البنيةُ بإدغام المتقاربين السّاكنِ أوّلُهما؛ فيما أُرجِّحُ، ومثالُه: أَرْمَتَّ.

والضربُ الخامسُ: ما غُيِّرتْ فيه البنيةُ بالحذف، وله مثالان:

أحدُهما (أَرَمْتَ): أصْلُه (أَرْمَمْتَ)، ووزنُه (أَفَلْتَ) أو (أَفَعْتَ)؛ على خلافٍ، وفيه تَبِعَ الحذفَ تغييرٌ آخَرُ تحرَّكَتْ به الفاءُ، وذا الحذفُ تخفيفيٌّ، والتّفصيلُ آتٍ - إن شاء اللّه تعالى - في (دراسة القراءات).

والآخَرُ (أَرْمَتْ): أصْلُه في الوجه الظاهر - لوصَحّت القراءةُ - (أَرْمى)، فحذفت الألفُ حذفاً لازماً؛ لالتقاء السّاكنين في قول علماء العربية، وقُصرتْ لتصحيح البنية المقطعية في قول بعض المحدثين[1]، فصار وزنُه (أَفْعَتْ).

وهؤلاء التّغييراتُ يتبعُها تغيُّرٌ في البنية المقطعية، وحسبي ستة أمثلةٍ، هي: أَرْمَمْتَ، وأَرَمْتَ، وأَرَمَّتْ، وأَرَمَّتَ، وأَرْمَتَّ، وأَرْمَتْ:

فالأولُ (أَرْمَمْتَ) مكوّنٌ من ثلاثة مقاطع: (متوسط مغلق + متوسط مغلق + قصير مفتوح).

والثاني (أَرَمْتَ) مكوَّنٌ من ثلاثة مقاطع: (قصير مفتوح + متوسط مغلق + قصير مفتوح).

والثّالث (أَرَمَّتْ) مكوَّنٌ من ثلاثة مقاطع: (قصير مفتوح + متوسط مغلق + متوسط مغلق).

والرابعُ (أَرَمَّتَ) مكوَّنٌ من أربعة مقاطع: (قصير مفتوح + متوسط مغلق + قصير مفتوح + قصير مفتوح).

والخامسُ (أَرْمَتَّ) مكوَّنٌ من ثلاثة مقاطع: (متوسط مغلق+متوسط مغلق + قصير مفتوح).

والسّادس (أَرْمَتْ) مكوَّنٌ من مقطعين: (متوسط مغلق + متوسط مغلق).

٣- في الصّيغة:

بتعدُّد القراءات تعدّدت صيغُ الفعل على النّحو الآتي:

---

(١) راجع: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ١٢٧.

.للثُّلاثي المجرّد ثلاثٌ، هي:

صيغةُ (فَعِلَ) ومثالُها: أَرِمْتَ.

وصيغة (فَعَلَ) ومثالُها: رَمَمْتَ.

وصيغةُ (فُعِلَ) ومثالاها: أُرِمْتَ، وأُرِمَتْ.

– وللثُّلاثي المزيد صيغةٌ واحدةٌ، هي (أَفْعَلَ)، ولها ستّةُ أمثلة:

أَرْمَمْتَ، وأَرَمَّتَ، وأَرَمَّتْ، وأَرَمْتَ، وأَرْمَتَّ، وأَرْمَتْ في الظاهر؛ فالهمزةُ فيهنّ مزيدةٌ، وبعضُهنّ ممّا جاء منه (فَعَلَ وأَفْعَلَ) والمعنى واحدٌ.

٤- في نوع التّاء:

التاء في (أرمت) وقراءاته وحدةٌ متّصلةٌ ذاتُ معنى (Morpheme)، ولها وظيفتان لا تجتمعان:

إحداهما: أن تكون دالّةً على أنّ المسند إليه مؤنّثٌ غائبٌ.

والأخرى: أن تكون ضميراً عائداً إلى المخاطب مسنداً إليه الفعلُ.

وفي الأولى هي حرفُ تأنيثٍ، وفي الثّانية هي اسْمٌ، والفيصلُ بينَهما: أنّ الأولى ساكنةٌ، فتكون نهايةَ مقطع، والثانيةَ متحرّكةٌ تكونُ مع حركتها مقطعاً، وما قبلَ الأولى متحرّكٌ، وما قبل الثانيةِ ساكنٌ إلا في لغةٍ قليلةٍ ستأتي - إن شاء اللهُ - في (دراسة القراءات)؛ فبان أنّ ذا السُّكونَ له وظيفةٌ صوتيّةٌ (فونولوجية)؛ هي الفِرارُ من توالي المتحرّكات، ووظيفةُ الفصْلِ بين التّاءينِ، وبخاصّةٍ في حال الوقف.

والتّاء الأولى (حرفُ التأنيث) في قراءات ثلاثٍ: أَرَمَّتْ، وأُرِمَتْ، وأَرْمَتْ.

والتّاء الثانيةُ (ضمير المخاطب) في قراءات سبع: رَمَمْتَ، وأَرْمَمْتَ، وأَرَمْتَ، وأَرَمَّتَ، وأَرْمَتَّ، وأَرِمْتَ، وأُرِمْتَ.

٥- في التركيب:

لآثار تعدُّد القراءات في التّركيب ثلاثةُ مظاهر:

الأوّلُ في عين المسند إليه وعودِ الضّمير، ومبناه على قراءة التّاءِ: فإذا فُتحتْ كانت هي المسند إليه، وعادتْ إلى المخاطب المصطفى ﷺ ، وإذا سُكّنتْ كان المسندُ إليه ضميراً مُستتراً يعودُ إلى مؤنّثٍ غائبٍ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ.

والثّاني في رُكْنَي الجملةِ: ففي القراءتينِ (أُرِمْتَ، وأُرِمَتْ) رُكنا الجملة: فِعْلٌ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه ونائبُ فاعلٍ، وفي سائر القراءات رُكناها: فِعْلٌ مبنيٌّ للفاعل وفاعلٌ.

والثّالث في التعدّي واللزُّوم: ففي (أُرِمْتَ وأُرِمَتْ) الفعلُ متعدٌّ لم يُذْكَرْ فاعلُه، فناب عنه المفعولُ به، وفي سائر القراءات الفعلُ لازمٌ.

٦. في اللّهجات:

في ثلاث قراءاتٍ ثلاثُ ظواهرَ لهجيّةٍ، هي:

- الحذف في (أَرَمْتَ).
- وإبقاء إدغام المتماثلين في (أَرَمَّتَ).
- وإدغام المتقاربين في (أَرْمَتَّ)، فيما أُرجِّحُ.

وتحتمل (أَرْمَتْ) ظاهرةً رابعةً احتمالاً بعيداً.

وتفصيلُ الأربع - إن شاء الله تعالى - في (دراسة القراءات).

رابعاً: قرائنُ التّرجيح والتّوجيه:

قال جالينوس: « الكِتابُ كلامٌ ميّتٌ، يتناولُه قارئُه كيف شاء، وكلامُ المخاطِبِ حيٌّ، يُمَكِّنُ صاحبَه أن يُبصِّرَه حتّى يَبْلُغَ به غَرَضَه»[١].

وقولُه فيه صحّةٌ من جهة أنّ على عِلْمِ القارئ وثقافته معوّلاً ليس مثلُه على المخاطَب[٢]، ولكنْ ليس كلُّ القول هنالك؛ إذ اللُّغةُ المكتوبةُ حيّةٌ، ومن أسباب حياتها ما تحملُه من قرائن تهدي إلى الأغراض والمقاصد؛ فليس للقارئ - إذاً - أن يتناولَها كيف شاء، مطّرِحاً القرائنَ التي تكادُ تُمحِّضُ المدلولَ وتصرفُه إلى المرادِ منه[٣].

من أجل ذلك كان السّبيلُ إلى الموازنة بين قراءات (أرمت) سبيلَ القرائنِ؛ فإليها الورود، ومنها الصدورُ، وهي - كما بدت لي في الحديث وكلامِ العلماء - على النحو الآتي:

المعنى المعجميُّ، والمعنى العقليُّ (المنطقيُّ)، ونظامُ اللُّغة الصّوتيُّ والصّرفيُّ، والسّياقُ.

وحديثُهُنَّ هنا - وهو حديثُ جُملٍ - فيما يأتي:

١- المعنى المعجميُّ:

صلةُ المعنى المعجميِّ بالتّركيب النّحويِّ باديةٌ في كلام علماء العربية وتفاسيرهم للتّراكيب النّحويّة؛ تراها في قول سيبويه (ت١٨٠هـ) «وهذا ذِكْرُ معنى (سبحانَ)، وإنّما ذُكِرَ ليبينَ لك وجهُ نصْبِه وما أشْبَهَه»[٤]، وقوله: «هذا بابُ ذِكْر معنى لبّيك وسَعْدَيك وما اشْتُقّا

---

(١) أدب الكتّاب ٦٢.

(٢) راجع الموازنة بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة في: اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة ١٠٦، ١١٩-١٢٠.

(٣) راجع: القرائن المعنوية ١٧.

(٤) الكتاب ٣٢٤/١.

منه، وإنّما ذُكر ليبينَ لك وجْهُ نصْبه»[1]، ثم قولِ الرُّمّانيّ (ت ٣٨٤هـ) مُسَوِّغاً: «وإنّما فسَّر معنى (لبّيك، وسَعْدَيك) في باب من أبواب النّحو= لينكشفَ وجْهُ إعرابه، إذْ كان لا يظهرُ إلا بظهور معناه، ولولا ذلك لم يصحَّ تفسيرُ الغريب في أبواب النّحو، لأنّه تخليطٌ بإدخال صناعةٍ في صناعةٍ غيرها، وذلك لا يصلُحُ إلا أن يُجْرَى على طريق النّادرِ الذي لا يُعْتَدُّ به، أو تقتضيَه الصّناعةُ بأمرٍ لا مفرَّ منه كالذي ذكرْنا في (لبّيك، وسَعْدَيك)»[2]، وتراها في قول عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ): «لا يُتَصَوَّرُ أن تعرفَ للّفظ موضعاً حتّى تعرِفَ معناه»[3]، وقولِ ابنِ هشام (٧٦١هـ): «وأولُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يُعربه مفرداً أو مُرَكباً»، ثم سوقِه أمثلةً مُبينةً عن صِدْق ما قاله[4].

وترى تطبيقاتِها منثوراتٍ في كلام العلماء على القراءات القرآنية[5].

وغلا الدكتور أحمد مختار عمر في البناء على شَكْلِ التّركيب، إذ قال: «ومن الممكنِ.... أن يُوجَدَ المعنى النّحويُّ دون المعنى المعجميّ كما في الجمل التي تُرَكَّبُ من كلماتٍ عديمة المعنى مثل: القرعب شرب البنع»[6].

وهو قولٌ كان الدكتور تمام حسّان قد قال مثله في (اللغة العربية معناها ومبناها)[7] ثم رجع عنه متأثّراً تشومسكي[8]؛ مع ما رأيتَه من كلام أولئك الأئمة.

وما ساقاه من الأمثلة خارجٌ عن حدِّ اللُّغة، وصادقٌ عليه ما سمّاه عبدالقاهر (مُحال الهذيان)؛ إذ لا يُمكنُ «أن يكونَ له إضافةٌ إلى قائلٍ، ونسبٌ يختصُّ له بمتكلّمٍ»[9].

كذلك، فإذا بانت تلك الصِّلةُ - وهي بيِّنةٌ، إن شاء الله تعالى - وبان أنَّ اللّفظَ المتعدِّدَ القراءات جزءٌ من التّركيب = عُلمت قيمةُ المعنى المعجميّ في معالجة قراءات (أرمت)؛ فبعُدت - مثلاً - قراءةُ (أرْمَتْ) من (الرَّمي)؛ لأنَّ معناها المعجميَّ يأبى أن تكون المرادةَ كما سيأتي في (دراسة القراءات).

---

(١) الكتاب ١/٣٥٢، ومن أمثلته ما تراه في: ١/٣٧، ٤٠، ٣٢٥، ٣٥٨، ٢/١٢٠.
(٢) شرح الرماني ١/١٠٦أ، وانظر: ١/١٢٥ب، الرماني النحوي ٢٤٨-٢٤٩.
(٣) دلائل الإعجاز ٥٣-٥٤.
(٤) المغني ٦/٧.
(٥) راجع مثلاً: معاني القرآن للفراء ١/١٧٢، ١٧٣.
وتفصيل الكلام على صلة النحو بالمعجم في: القرائن المعنوية ٣٥٧-٤١٩، فكرة الوجوه والفروق ٢٦، النحو والدلالة ٣٩-٦١، الدلالة والنحو ١١٦، الكلمة في اللسانيات الحديثة ١٩٧، الكلمة دراسة لغوية ١٠٤.
(٦) علم الدلالة ١٤، وراجع: علم الدلالة (بالمر) ١٣٥-١٣٧.
(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٢-١٨٤.
(٨) الأصول ٣٣٠، مقالات في اللغة والأدب ١٣٥-١٦٥.
(٩) أسرار البلاغة ٣-٤.

٢-المعنى العقليّ (المنطقي):

ذا المعنى منظورٌ فيه إلى العلاقات العقلية (الذهنية) بين أجزاء التّركيب، وموافقتها مبادئ المنطق الطبيعيّ، ومخالفتها إياها بالإحالة أو التناقُض[١].

وحديثُ صِلته بالتّركيب النّحويّ في التُّراث قديمٌ:

- تراه مُجْملاً في باب سمّاه سيبويه «هذا بابُ الاستقامة من الكلام والإحالة»[٢]، وهو من أبواب رسالة (الكتاب) التي ضمَّنَها جُمَلَ منهجه في دراسة التّراكيب النحوية، ثم طَبَّقَه في تحليله التّراكيبَ تطبيقاتٍ منثوراتٍ؛ منها قولُه: «لو قُلتَ: أتاني إلا أبوك؛ كان محالاً»[٣].
- وفي قولِ أبي سعيد السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ) في مناظرته متّى بن يونس (ت٣٢٨هـ): «هاهنا مسألةٌ علاقتُها بالمعنى العقليّ أكثرُ من علاقتها بالشّكل اللّفظيّ: ما تقولُ في قول القائل: زيدٌ أفضلُ الإخوة؟ قال: صحيحٌ. قال: فما تقولُ إنْ قال: زيدٌ أفضلُ إخوته؟ قال: صحيحٌ... فقال أبو سعيد: أفتيتَ على غير بصيرةٍ ولا استبانةٍ؛ المسألةُ الأولى جوابُك عنها صحيحٌ وإن كنتَ غافلاً عن وجْه صِحّتها، والمسألةُ الثانيةُ جوابُك عنها غيرُ صحيحٍ وإن كنت - أيضاً - ذاهلاً عن وجْهِ بطلانها..»[٤].
- وفي آخر أبواب (الخصائص) «باب في المستحيل، وصِحّة قياس الفروع؛ على فساد الأصول»[٥].
- وفي قول عبدالقاهر: «ليس الغرضُ بنظم الكَلِمِ أنْ توالتْ ألفاظُها في النُّطقِ، بل أن تناسقت دلالتُها، وتلاقتْ معانيها؛ على الوجه الذي اقتضاه العقل»[٦].

وتزيدُ قيمةُ هذا المعنى في دراسة التّراكيب التي تحتملُ إحدى ألفاظها قراءاتٍ كما في مسألة البحث، إذ سترى في (دراسة القراءات) حَمْلَ بعض العلماء قراءةَ (أَرَمْتَ) على معنى (أَكَلْتَ)، وهو حَمْلٌ يؤدّي إلى التّناقُضِ والإحالة.

٣- نظامُ اللُّغة الصّوتيُّ والصّرفيُّ:

قواعدُ اللُّغة محكّمةٌ في معالجة قراءات المتشابه وتوجيهاتها، وبمعرفتها يكونُ الاحتراسُ من التّصحيف[٧]، وحسبُك قولُ الخطّابيّ وهو يذكر ما يجبُ على طُلاّب الحديث من تعلُّمِ كلام

---

(١) راجع: القرائن المعنوية ٤٢١.٤٧٥، فكرة الوجوه والفروق ٢٨.٣٠.
(٢) الكتاب ١/ ٢٥، وانظر: من قضايا النظرية اللغوية العربية ٣٦، الدلالة والتقعيد ١٤٢.١٥٣، مقتضى الحال ٤٢٩.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٣١. وانظر: ٣/ ٦٠.
(٤) الإمتاع والمؤانسة ١/ ١١٨.١١٩.
(٥) الخصائص ٣/ ٣٢٨.
(٦) دلائل الإعجاز ٤٩.٥٠.
(٧) التنبيه ٣٣. وانظر: شرح ما يقع فيه التصحيف ١/١، الإلماع ١٣٩.

العرب وتَعرُّفِ مذاهبِها ومصارفِ وجوهِها: «وملاك الأمر فيما تمسُّ بهم إليه الحاجةُ منها معرفةُ أبوابٍ ثلاثة: وهي أمثلةُ الأسماء، وأبنيةُ الأفعال، وجهاتُ الإعراب، فإنَّ مَن لم يُحكم هذه الأصولَ لم يكُمُلْ لأن يكونَ واعياً لعلمٍ، أو روايةً له، وبالحريِّ أن يكونَ ما يُفسِدُه منه أكثرَ ممّا يُصْلِحُه»[1]، ثم قولُه وهو يذكُرُ التّصحيفَ وسوءَ التّأويل: «إنَّ طالبَ الحديث إذا أغفل معرفةَ الأبوابِ الثّلاثةِ التي قدّمْنا ذِكْرَها لم يكَدْ يسلمُ من التّصحيف وسوءِ التّأويلِ؛ وذلك لأنَّ فيما يردُ من الحديث ألفاظاً كثيرةً متشابهةً في الصّورة والخطِّ، مُتنافيةً في المعنى والحكم»[2].

ورأيتُ ما يُصَدِّقُ قولَه في مسألة (أرمت):

رأيتُ بعضَ العلماء يحملُ قراءةَ (أَرْمَتَّ) على إدغام الميم في التّاء، وهو حَمْلٌ يأباه نظامُ العربية الصّوتيُّ.

ورأيتُ من يحملُ قراءةَ (أَرِمْتَ) على الحذف من (أَرْمَمْتَ)، وهو حَمْلٌ لم يَجْرِ على نظام العربية الصّوتيِّ والصّرفيِّ.

والتّفصيلُ آتٍ - إن شاء اللهُ تعالى - في الحديث المفرد لدراسة القراءات ووجوهها.

٤- السّياقُ:

قيمتُه جِماعُها في قولِ ابن القيّم: «السّياقُ يُرشِدُ إلى تبينِ المجمَل، وتعيينِ المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العامِّ، وتقييد المطلق، وتنوُّعِ الدّلالة، وهذا من أعظم القرائن الدّالّة على مراد المتكلِّم؛ فمَن أهمله غَلِطَ في نظره، وغالط في مناظرته»[3].

وهوسياقان: السّياقُ اللُّغويّ (سياق المقال)، وسياقُ المقام (الموقف الكلاميّ وملابساته)، ولهما أثرانِ في التّركيب: أثرٌ في دلالته الإجمالية وأحكامه، وأثرٌ في دلالة إحدى ألفاظه المحتملات[4].

وحديثُ الأثرين طويلٌ؛ تراه منثوراً في مصنّفات المتقدّمين[5]، وتراه مجموعاً في كتب المحدثين؛ وإن اختلفوا في بعض وجوهه ومآخذه[6].

من أجل ذلك أقولُ موجِزاً:

---

(١) غريب الحديث ١/٥٣.

(٢) غريب الحديث ١/٥٧.

(٣) بدائع الفوائد ٤/٩. وراجع: نظرية السياق ١٣١.١٣٢.

(٤) راجع: نظرية السياق ٨٨.١٠٤.

(٥) راجع مثلاً: الكتاب ٢/٨٠.٨١، أسرار البلاغة ٣٥٩، دلائل الإعجاز ٤٥، ٢٢٤، ٢٢٥، ٣٣٣، من قضايا النظرية اللغوية ٢٥.٣٥، دلالة السياق ٦١.١٦٢، اللغة وأنظمتها ٢٠٥.٢١٨.

(٦) راجع مثلاً: دلالة السياق ١٦٥.٢٤٥، دور الكلمة ٦٨.٧٤، جدل اللفظ والمعنى ٣٨.٤٤، علم الدلالة (عمر) ٦٨.٧٨، علم الدلالة (بالمر) ٥٣.٧٦، منهج السياق ٢٧.٣١، نظرية السياق ٧٨.٨٦، الكلمة دراسة لغوية ١٥٥.١٦٣، السياق وتوجيه النص ١١٩.١٣٨، اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة ١١٥.١٢٠.

إرشادُ السّياق في إحدى مفردات التّركيب إرشادان:

الأولُ: إرشادٌ إلى تعيين المعنى في اللّفظ ذي المعاني (المشترك اللّفظي)، وكفيُك من كلام علماءِ العربية عليه - قولُ أبي بكرِ بنِ الأنباريِّ (ت٣٢٨هـ): «كلامُ العرب يُصَحِّحُ بعضُه بعضاً، ويرتبطُ أوّلُه بآخره، ولا يُعرفُ معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمالِ جميع حروفه؛ فجاز وقوعُ اللّفظ على المعنيينِ المتضادّينِ؛ لأنّه يتقدّمُها ويأتي بعدَها ما يدُلُّ على خصوصيّة أحدِ المعنيين دونَ الآخر، ولا يُرادُ بها في حال التّكلُّم والإخبار إلا معنًى واحدٌ»، وضربَ أمثلةً لسياق النّصّ وسياق الموقف، ثم قال: «ومجرى حروفِ الأضداد مجرى الحروف التي تقعُ على المعاني المختلفة وإن لم تكن متضادّةً، فلا يُعرفُ المعنى المقصودُ منها إلا بما يتقدّمُ الحرفَ ويتأخّرُ بعده ممّا يوضحُ تأويلَه....»[1].

ولم أرَ في كلام المحدثين على هذا الضّربِ من الإرشادِ مزيداً على قول أبي بكرٍ إلا التّنظيرَ والتّفصيلَ[2].

والثاني: إرشادٌ إلى تعيين اللّفظ ذي الرّسْمِ المحتمل (المتشابه):

نبّه عليه علماءُ العربيّة؛ لله هم:

ذكره ابنُ قتيبةَ حيث تكلّمَ على الرّسم، فقال: «وربمّا لمْ يمكن الكتّابَ أن يفصلوا بين المتشابهيين بزيادةٍ ولا نُقصانٍ؛ فتركوهما على حالهما، واكتفوا بما يَدُلُّ من متقدّمِ الكلام ومتأخّره مُخبراً عنهما»[3].

وذكره جماعةٌ حيثُ تكلّموا على التّصحيف، ومن أقوالهم:

قولُ حمزةَ الأصفهانيّ: «ويكونُ الاحتراسُ من التّصحيف لا يُدركُ إلا بمعرفة اللُّغة وعلمِ مقدّمات الكلام ومعرفةِ ما يصلح أن يأتي بعدَها ممّا يُشاكُلها، وما يستحيلُ مصاقبتُه لها»[4].

وقول العسكريّ: «فالاحتراسُ من التّصحيف لا يُدركُ إلا بعلم غزيرٍ وبمعرفة مقدّمات الكلام وما يصلح أن يأتي بعدَها ممّا يُشاكلُها وما يستحيلُ مُضامّتُها لها ومُقارنتُها بها ويمتنع من قوعها بعدَها»[5]، وتلحظُ في كلامه أثراً ممّا قاله حمزةُ الأصفهانيُّ.

وقولُ الخطابيّ: «وذلك لأنّ فيما يردُ من الحديث ألفاظاً كثيرةً متشابهةً في الصورة والخطّ، متنافيةً في المعنى والحكم، فحقٌّ على طالب الحديث أن يرفقَ في تأمُّلِ مواضع الكلمة،

(١) الأضداد ٦،٢.
(٢) راجع: دور الكلمة ٧٢، اللغة ٢٣١، علم الدلالة (كلود جرمان) ٤٤، الكلمة دراسة لغوية ١٥٧.
(٣) أدب الكاتب ٢١٤،٢١٥.
(٤) التنبيه ٣٣.
(٥) شرح ما يقع فيه التصحيف ١/١.

ويُحسنَ التّأنّيَ لمحنة اللّفظِ ومعرفةِ ما يليقُ به من المعنى؛ ليستوضحَ به قصدَه، ويُصيبَ جهتَه؛ فإنّ قوماً أغفلوا تفقُّدَ هذا البابِ؛ فلحقتْهم سمةُ التّصحيف، ولزمتْهم هجنةُ التّقصير، وصاروا سُبّةً على أهل الحديث»[1].

ومن أجْله رأى أبو إسحاق النّجيرميُّ (من علماء القرن الرابع) أن أَولى الألفاظ بالضّبط أسماءُ النّاس؛ لأنّها شيءٌ ليس قبلَه شيءٌ يدلُّ عليه ولا بعدَه شيءٌ يدلُّ عليه[2].

وإنّما نقلتُ كلامَهم لِيُعْلَمَ سبقُهم إلى هذه البابة، ويبينَ أنّ الصُّدورَ عن مقالتهم والسُّلوكَ لمسالكهم.

كذلك، ومسألةُ (أرمت) من هذا الضّربِ المتشابه في الرَّسْم، وحديثُ سياقه حديثان: حديثٌ عن سياقه اللُّغويِّ (المقاليّ)، وحديثٌ عن سياقه المقاميِّ (سياق الموقف الكلاميّ وملابساته)، وهما على النّحو الآتي:

الأوّلُ: السّياقُ اللُّغويُّ:

يرى الدكتور عيد بلبع أنّ السّياق اللغويّ للحديث النّبويِّ ضربان:

أحدهما: السياق اللغويّ الداخليّ، وقال عنه: «هو المحدودُ بحدود النّصّ لا يتجاوزه، ويبدأُ ببنية الكلمة المفردة، وتركيب الجملة، وعلاقات الجُمل»[3].

والآخر: السّياقُ اللغويُّ العام، وقال عنه: «هو المتعلّقُ بالنُّصوصِ التي ينبثقُ النّصُّ عنها، أو ينبثق فيها، أو يشتركُ معها بنسَبٍ تزيد أو تقلُّ»[4].

وأراه ثلاثةَ أضْرُب:

أولُها السياقُ اللُّغويُّ الخاصُّ، سياقُ الحديث في إحدى رواياته.

وثانيها السّياقُ اللُّغويُّ العامُّ، سياقُ روايات الحديث كلِّها.

وثالثُها السّياقُ اللغويُّ الأعمُّ، سياقُ الحديث مع شواهده من السُّنّة.

وترى تطبيقات الثلاثة منثوراتٍ في (انتقاض الاعتراض) لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[5].

وكذلك السّياقُ في القرآن العظيم: سياقٌ للآية، وسياقٌ لقراءاتها، وسياقٌ لشواهدها من القرآن، وتطبيقاتُ الثّلاثة جليّةٌ في (معاني القرآن) للفراء[6].

---

(١) غريب الحديث ١/٥٧.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١/٢٦٩، ٢٧٠، الإلماع ١٣٩، أدب الإملاء ٥٩٣.

(٣) السياق وتوجيه دلالة النص ١٣٠.

(٤) السياق وتوجيه دلالة النّص ١٣١.

(٥) انتقاض الاعتراض ١/١٠١، ٢٦٩، ٢/٣٤٧...

(٦) من أمثلتها ما تراه في: معاني القرآن ١/٧٥، ١٦٣، ٢٢٤، ٣٧٥...

وكلُّ الثلاثة متحقّقةٌ في مسألة (أرمت)، وحديثُها فيما يأتي:

. فأما السياقُ الخاصُّ والسّياق العامُّ . وحديثهما لا ينفصلُ . فهما على النحو الآتي: «فقالوا يا رسول الله، وكيفَ تُعْرَضُ عليك صلاتُنا وقد أرمت؟ . يعني: وقد بليت . قال: إنَّ الله . عز وجلَّ . حرَّمَ على الأرض أنْ تأكلَ أجسادَ الأنبياء»، هذه الرّواية التُّمّى، وقد مرّ حيث الكلامُ على متن الحديث أنَّ تفسيرَ (أرمت) ولفظَ (تأكل) لم يردا في بعض الرّوايات، فيُحملُ مالم يردا فيه على ما وردا فيها، وأرى دراسةَ إحدى الرويات معزولةً عن سائرهنَّ تفريطاً، والله أعلم.

ذلك، وسياقُ حديث المسألة في رواياته التُّمّ . كما رأيتَ . حوارٌ استخباريٌّ بين جزأيه جملةٌ معترضةٌ أدْرَجها الراوي[1]:

- فالحوارُ الاستخباريُّ مكوَّنٌ من سؤال الصّحابة . رضوان الله عليهم . وجواب المصطفىﷺ:
- السّؤالُ جملةُ (وقد أرمت) بعضُه ومركزُهُ، لأنّها حالٌ مقيّدةٌ له، فلولا هي لما سألوا، وسياقُه دالٌّ على أنّها مانعُ العرضِ والسّماع في حِسبانهم، ولا مانعَ لهما إلا الفناءُ والبِلى[2].
- والجوابُ هو المقابلُ للسؤال، فكان بحسبه، وبُني على قيده، فكان كلُّه دَفْعاً لمانع العرض والسّماع، وسياقُه (إن الله حرّمَ على الأرض... أجسادَ الأنبياء) دالٌّ على أنَّ (أرمت) مرادٌ بها الفناءُ والبلى، وتقوّي الدلالةَ كلمةَ (تأكل) في بعض الروايات، إذ هي في الجواب بإزاء (أرمت) في السُّؤال، وتفسيرٌ لها.

ب - والجملةُ المدرجةُ نصٌّ من الراوي . وهو أعلمُ بمعنى ما رواه[3]. على أن معنى (أرمت): بليت.

فدلَّ ذانك على أنَّ معنى (أرمت): فنيتَ، أو بليت، أو أُكِلْتَ، ولا تدافعَ بين الثلاثة؛ إذ الفناءُ (الموتُ) سببُ أكل الأرض الأجساد، وأكلُ الأرضِ الأجسادَ سببُ البِلى.

. وأمّا السّياقُ الأعمُّ فحديثٌ رواه أبو الدّرداء رضي الله عنه، ونصُّه: «قال رسولُ الله ﷺ: أكْثِروا الصّلاة عليّ يوم الجُمعة، فإنّه مشهودٌ تشهُده الملائكةُ، فإنَّ أحداً لن يُصَلّيَ عليّ إلا عُرِضَتْ عليّ صلاتُه حتّى يَفْرُغَ منها. قال: قُلْتُ: وبعدَ الموتِ؟ قال: وبَعْدَ الموتِ، إنَّ الله حَرَّمَ على الأرضِ أنْ تأكلَ أجسادَ الأنبياءِ عليهم السّلامُ، فنبيُّ اللهِ حيٌّ يُرزَقُ»[4].

وهو عاضدٌ المعاني الثلاثة؛ لأنّه قاطعٌ . كما ترى . بأنَّ مانع العرض والسّماع في مَحْسَبةِ السّائل الموتُ، واللّفظُ الدالُّ على المانع في حديث المسألة قولُهم (وقد أرمت).

---

(١) مرقاة المفاتيح ٢/ ٢٠٩.

(٢) شرح الطيبي ٣/ ٢٠٥، شرح سنن ابن ماجه للسندي ٢/ ٩.

(٣) فتح المغيث ٢/ ٨١.

(٤) رواه ابنُ ماجه في : السنن ٢/ ٢٩١ (كتاب الجنائز: باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ، رقم الحديث ١٦٣٧)، وقال السخاويُّ: ورجالُه ثقاتٌ، لكنّه منقطعٌ، وفصّل رواياته. القول البديع ٢٣٣.٢٣٤. وانظر: عون المعبود ١/ ٥٣٠.

فبان - إذاً - أن ما خرج من القراءات عن المعاني الثّلاثة بعيدٌ عن مقتضى أولئك السّياقات، واللهُ أعلمُ.

والسيّاقُ الثاني: سياقُ المقام[1]:

أراه في أنّ السّائلين الصحابةُ - رضوانُ الله عليهم - والمسؤولَ الرّسولُ ﷺ، ومقامُه - بأبي هو وأمّي - عندهم عظيمٌ، وخطابُهم إياه ليس كخطابهم أحداً من النّاس.

وذا قد يعضُد أن يُسندوا فعلَ الفناء والبِلى إلى العظام، وألاّ يُسْندوه إلى حِبِّهم؛ فيَجْبَهوه بالمكروه. واللهُ أعلمُ.

خامساً: رأيُ الحربيّ:

أفردتُ لرأي الإمام إبراهيم الحربيّ حديثاً؛ لأنّ العلماءَ اختلفوا في قراءته؛ فكانَ - كما قلتُ من قبلُ - أحدَ أسبابِ تعدُّد قراءات (أرمت). والكلامُ على رأيه ذو جهتين: جهةِ ما رواه عن المحدّثين وقال عنه: «ولا أعرِفُ وجهَه»، وجهةِ ما رآه صواباً:

-فأمّا ما رواه عن المحدّثين فحديثُه على النّحو الآتي:

ذكره في كتابه (غريب الحديث) ذكْرَتين؛ ذكرةً حيثُ سَرْدُ أحاديث باب (رم) مُسْندةً، وذكرةً حيث شَرْحُ الغريب:

وفي المخطوطة: ضُبِطَ حيثُ السّردُ هكذا (أَرِمْتَ)[2]، فَضَبَطَه المحقّقُ الدكتور سليمان العايد في المطبوعة كذلك[3]، ولم يُضبَطْ حيثُ شَرْحُ الغريب، ولكنّ النّاسخَ رَسَمَ فوق الرّاءِ علامةَ الإهمال كقُلامةٍ مُلْقاةٍ على قفاها[4] [راجع الملحق في آخر البحث]، فحسِبَها المحقّقُ - فيما أرى - فتحةً، وبنى ضَبْطَه على حِسبانه؛ فكان (أَرَمْتَ)[5]، وتناقض ضَبْطاه.

وفي (المجموع المغيث) للمدينيّ (ت ١٨٥هـ) ضبطَه المحقّقُ الأستاذُ العزباويُّ هكذا (أَرِمْتَ)، وذكر أنّه مثبتٌ كذلك في نُسختين[6].

وفي (النّهاية) لابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، وهو صادرٌ عن المدينيّ: "وقد أَرَمَّتَ. قال الحربيُّ: «هكذا يرويه المحدّثون، ولا أعرفُ وجْهَه»[7] وكذلك قال الصّادرون عنه[8].

---

(١) تحدّث الدكتور عيد بلبع عن ذا السياق في الحديث النّبوي. راجع: السياق وتوجيه دلالة النص ٢٠٤.
(٢) غريب الحديث (المخطوط) ١٤ب.
(٣) غريب الحديث (المطبوع) ٦٨/١.
(٤) غريب الحديث (المخطوط) ١٥ب.
(٥) غريب الحديث (المطبوع) ٧١/١-٧٢.
(٦) المجموع المغيث ٨٠٦/١ ح٢.
(٧) النهاية ٢٦٦/٢.
(٨) اللسان ٢٥٣/١٢، مجمع بحار الأنوار ٣٨٤/٢، درجات مرقاة الصعود ٦٩، نور مصباح الزجاجة ٣٨.

وفي (شرح سنن أبي داود) للعيني: «قال الحربيُّ: أَرَمْتَ، بفتح الرّاءِ؛ كذا يرويه المحدِّثون، ولا أعرفُ وَجْهَه»[1].

فهذه ثلاثةُ أقوال في ضَبْط ما رواه الحربيُّ عن المحدِّثين ولم يعرفْ وجْهَه: أَرِمْتَ، وأَرَمْتَ، وأَرَمْتَ، وكلُّ الثلاثة من أثرِ اختلافِ القراءة؛ إذ المصدُر الأولُ واحدٌ، فتأمّلْ.

والأوّلُ (أَرِمْتَ) بعيدٌ ـ فيما أرى ـ ألاّ يعرفَ الحربيُّ وجْهَه، وكيف لا يعرِفُه وهو يقولُ بعد صفحاتٍ في آخر الباب: «وأرِم القومُ أَرَماً: إذا هلكوا»[2]!

والثّاني والثّالثُ (أَرَمْتَ، وأَرَمْتَ) غيرُ بعيدٍ أن يعزُبَ عنه وجهاهما؛ لأنّهما على لغتين لبعضِ العرب تخالفان كلامَ جمهورهم.

ـ وأما ما رآه صواباً فوجهان:

هما في كتابه مخطوطاً ومطبوعاً: (أَرْمَمْتَ) و(رَمَمْتَ)، وسياقُ كلامه: «والصّوابُ: وقد أرْمَمْتَ، أو رَمَمْتَ، أي: صِرْتَ رميماً، كما قال اللهُ تعالى ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾[3]... وسمعتُ أبا عدنان يقولُ: رَمَّ فلانٌ؛ إذا ماتَ فصارتْ عظامُه رِمّة، أي: بالية»[4].

وفي المجموع (المغيث) للمديني: «قال الحربيُّ...والصّوابُ: أُرِمَتْ، فتكونُ التّاءُ لتأنيث العظامِ، أو أَرْمَمْتَ، أي: صِرْتَ رميماً»[5]، فزاد عبارةَ« فتكونُ التّاءُ لتأنيث العظام»، وذكر المحقّق الأستاذُ العزباويُّ أنّ الوجه الأول في نسخةٍ (أَرْمَتْ)[6].

وفي (النهاية) قال ابنُ الأثير صادراً عن المدينيّ:«قال الحربيُّ: ... والصوابُ:أَرَمَّتْ، فتكونُ التّاءُ لتأنيث العظام، أو رَمَمْتَ، أي: صِرْتَ رميماً»[7]، وكذلك قال الصادرون عنه[8].

وفي (شرح سنن أبي داود) قال العيني: «قال الحربيُّ: ... والصّوابُ: أَرْمَتْ ـ بسكون الرّاءِ وفتح الميم ـ فتكونُ التّاءُ لتأنيث العظام، أو رَمَمْتَ، أي: صِرْتَ رميماً»[9]. والوجهُ الأولُ ـ كما تقدَّمَ ـ في إحدى نسخ (المجموع المغيث).

---

(١) شرح سنن أبي داود ٤/٣٦٦.
(٢) غريب الحديث ١/٧٨.
(٣) يس: ٧٨.
(٤) غريب الحديث ١٥ب (المخطوط)، ١/٧٢ (المطبوع).
(٥) المجموع المغيث ١/٨٠٦.
(٦) المجموع المغيث ١/٨٠٦ ح٣.
(٧) النهاية ٢/٢٦٦.
(٨) اللسان ١٢/٢٥٣، مجمع بحار الأنوار ٢/٣٨٤، نور مصباح الزجاجة ٣٨.
(٩) شرح سنن أبي داود ٤/٣٦٦.

فصارت الأوجهُ بتعدُّد القراءات خمسةً: (أَرْمَمْتَ، ورَمَمْتَ، وأُرِمَتْ، وأَرَمَّتْ، وأَرْمَتْ)، والذي يعضُدُه سياقُ النَّصِّ في كتابه (أَرْمَمْتَ، ورَمَمْتَ)؛ لأنَّه قال مَفسِّراً الوجهين: «أي: صِرْتَ رميماً»، وذا التَّفسيرُ يقرب أن يكون لهما؛ لأنَّ المطابقة بين المفسِّر والمفسَّر في باب الغريب غالبةٌ، ولو كان أحدُهما (أُرِمَتْ) لقال في التفسير: (أُكِلَتْ)، ولو كان (أَرَمَّتْ) لقال في التفسير: (صارت العظام رميماً)، ولو كان (أَرْمَتْ) لقال في التَّفسير قولاً لا أدري: ما هو؛ إذ لا أجدُ لهذه القراءة - إن جُعلت من (الرَّمي) - تأويلاً. وسترى التفصيلَ - إن شاء الله تعالى - في (دراسة القراءات).

ساساً: دراسةُ القراءات:

هُنَّ عَشْرٌ: ثمانٍ صورتُهنَّ (أرمت)، وثنتانِ صورتاهما قريبتانِ من صورة الثَّماني؛ هما: أَرْمَمْتَ، ورَمَمْتَ.

وفيما يأتي دراستُهنَّ مصنَّفاتٍ بحسب الاشتقاق:

١- (رَمَمْتَ):

هي إحدى القراءتين اللَّتين صوَّبَهما إبراهيمُ الحربيُّ فيما حقَّقْتُ من قوله [١]،وقال عنها الزَّبيديُّ (ت١٢٠٥هـ): «ويُروى: رَمَمْتَ» [٢]، وأُرجِّحُ أنَّ مراده ما صوَّبه الحربيُّ؛ إذ هو صادرٌ عن (اللِّسان)، وفيه نصٌّ على ما رجَّحْتُ [٣].

وعليها يكونُ الفعلُ ثلاثيّاً مجرداً أصَمَّ (مضاعفاً) مبنياً للفاعلِ على صيغة (فَعَلَ)، وتكونُ التَّاءُ ضميراً للمخاطب وفاعلاً، ولا تحتملُ أن تكونَ للتأنيث؛ لمكانِ فكِّ التَّضعيف، ويكونُ ضَبْطُ التَّفسير المدرج: بَليتَ.

وتوجيهها جليٌّ؛ إذ هي من قولهم: رَمَّ فلانٌ رَمّاً ورميماً؛ إذا مات فصارتْ عظامُه رِمَّةً؛ أي: باليةً [٤].

فهي - كما ترى - وفاقُ التَّفسير المدرج، والسِّياق النَّصِّيُّ للحديث يحتملُها، ولكنّي لم أقف عليها في دواوين السُّنّة.

٢- (أَرْمَمْتَ):

هي - أيضاً - إحدى القراءتين اللَّتين صوَّبهما الحربيُّ فيما حقَّقْت من قوله [٥]، وقال عنها المدينيُّ: «ويُروى: أَرْمَمْتَ» [٦]، ثم قال جماعةٌ مثلَ قوله [٧]، فأفهموا أنّها روايةٌ، ولم أقف عليها في دواوين السُّنّة.

---

(١) غريب الحديث للحربي ٧٢/١، النهاية ٢٦٦/٢، شرح سنن أبي داود ٣٦٦/٤، مجمع بحار الأنوار ٣٨٤/٢، نور مصباح الزجاجة ٣٨.

(٢) التاج ٣٢ / ٢٨٦.

(٣) اللسان ٢٥٣/١٢.

(٤) غريب الحديث للحربي ٧٢/١، النهاية ٢٦٦/٢، وراجع الحديث قبلُ عن أثر القراءات في الاشتقاق.

(٥) غريب الحديث للحربي ٧٢/١، المجموع المغيث ٨٠٦/١، وانظر: شرح سنن ابن ماجه ٩/٢.

(٦) المجموع المغيث ٥٧/١.

(٧) شرح الطيبي ٢٠٥/٣، مرقاة المفاتيح ٢٠٩/٢، عون المعبود ٥٣٠/١، شرح سنن النسائي ٩٥/١٦.

وعليها يكونُ الفعل ثلاثياً مزيداً بحرفٍ، أصمَّ، مبنيًا للفاعل، على صيغة (أَفْعَلَ)، وتكون التّاءُ ضميراً للمخاطب وفاعلاً، ولا تحتملُ أن تكون للتأنيث؛ لقرينة فكِّ التّضعيف، ويكونُ ضَبْطُ التفسير المدرج كضبطه في القراءة السّابقة.

وتوجيهُهما كتوجيه (رَمَمْتَ)؛ يُقال: رَمَّ الميتُ وأَرَمَّ، إذا صار عظاماً بالية[1]؛ فصيغتا (فَعَلَ)، و(أَفْعَلَ) منه بمعنى.

فهي ـ إذاً ـ كالقراءة الأولى: وفاقُ التّفسير المدرج، ويحتملُها سياقُ نصّ الحديث.

٣- (أَرَمَّتْ):

هي إحدى القراءتين اللّتين صوَّبَهما الحربيُّ فيما نقله ابنُ الأثير والصّادرون عنه[2].

وحديثُها حديثُ (أَرَمَمْتَ) مبنًى ومعنًى إلا ضبطَ التّاءِ ومُقْتضياته:

ـ فالتّاءُ فيها ساكنةٌ للتأنيث، فلم يُفكَّ الإدغامُ لذلك.

ـ والفاعل ضميرٌ مستترٌ مؤنّثٌ يعود إلى العظام وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ في اللّفظ؛ على منهاج قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾[3] وقوله سبحانه: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾[4]، ومنه قولِ حاتمٍ في الرّواية المشهورة:

أماويَّ ما يُغْني الثّراءُ عَنِ الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاقَ بها الصَّدْرُ[5]

والحجّةُ لهذا العودِ أنّهم فرّوا به من إسنادِ فِعْلِ البِلى إلى الحبيب المصطفى ﷺ.

ـ وضبط التّفسيرِ المُدرجِ: بَلِيَتْ.

٤- (أَرَمَّتَ):

هي ـ فيما نقل ابنُ الأثير والصّادرون عنه ـ ما رواه إبراهيمُ الحربيُّ عن المحدّثين ولم يعرفْ وجْهه[6].

وكان ابنُ الأثير قد قال في باب الهمزة مع الراء: «وكثيراً ما تُروى هذه اللّفظةُ بتشديد الميم، وهي لغةُ ناسٍ من بكر بن وائل»[7].

---

(١) النهاية ٢/٢٦٦، مجمع بحار الأنوار ٢/٣٨٥، وراجع الحديثَ عن آثار تعدُّد القراءات في الاشتقاق.

(٢) النهاية ٢/٢٦٦، اللسان ١٢/٢٥٣، مجمع بحار الأنوار ٢/٣٨٤، نور مصباح الزجاجة ٣٨. وانظر: الأذكار ١٨٦، القول البديع ٢٤٠، مرقاة المفاتيح ٢/٢٠٩، شرح سنن ابن ماجه ٢/٩، عون المعبود ١/٥٣٠.

(٣) ص: ٣٢.

(٤) القيامة: ٢٦.

(٥) ديوان شعر حاتم ١٩٩-٢٠٠، وراجع: الدر المصون ١٠/٥٧٨.

(٦) النهاية ٢/٢٦٦، مجمع بحار الأنوار ٢/٣٨٤، درجات مرقاة الصعود ٦٩. وانظر: شرح سنن ابن ماجه ٢/٩، التاج ٣٢/٢٨٥.

(٧) النهاية ١/٤٠، وانظر: شرح سنن ابن ماجه ٢/٩.

ونَقَلَ ابنُ القيّم عن فريقٍ لم يُسمِّهم ذهابَهم إلى أنّ «اللّفْظ به (أَرَمّتَ) بفتح الراء وتشديد الميم وفتحها وفتح التّاءِ. قالوا: وأصْلُه: أَرْمَمْتَ، أي: صِرْتَ رميماً، فنقلوا حركةَ الميم إلى الرّاءِ قبلَها، ثمّ أدغموا إحدى الميمين في الأخرى، وأبقوا تاءَ الخطاب على حالها، فصار: أَرَمّتَ».

ثم غلّطَ قولَهم محتجّاً بأن الإدغام في مثل هذا إنما يجوزُ «إذا لم يكن آخرُ الفعلِ ملتزمَ السُّكون، لاتّصال ضمير المتكلّم والمخاطب ونون النِّسوة به... فأمّا إذا اتّصَلَ به ضميرٌ يوجبُ سكونَه لم يجز الإدغام؛ لإفضائه إلى التقاء السّاكين على غير حدّهما، أو إلى تحريك آخره وقد اتّصل بها ما يُوجبُ سكونَه». وذكر أنّ «هؤلاء لّما رأوا الفعلَ يُدغَمُ إذا لم يكن آخرُه ساكناً نحو: أَرَمّ = ظنّوا أنّه كذلك في: أَرْمَمْتَ، وغفلوا عن الفرق»[1].

وقولُه قولُ من لم يقفْ على حكاية الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) عن ناسٍ من بكر بن وائل= إدغامَ المثلين في الفعل المضاعف المسند إلى ضميرٍ متحرّكٍ[2]، أو قولُ من وقف عليها ولم يعتدّ بها.

وممّن حَمَلَ (أَرَمّتَ) على هذه اللُّغة ابنُ الأثير، إذ قال: «فإن صحّت الرّوايةُ ولم تكن محرَّفةً فلا يُمكن تخريجُه إلا على لغة بعض العرب، فإنّ الخليلَ زعم أنّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّتُ، ورَدَّتَ، وكذلك مع جماعة المؤنث يقولون: رُدَّنَ... قال: كأنّهم قدّروا الإدغامَ قبل دخول التاء والنون، فيكونُ لفظُ الحديث: أَرَمّتَ، بتشديد الميم وفتح التاء، والله أعلمُ»[3].

والكلامُ على هذه اللغة من وجوه:

الأوّلُ: بها قُرئ ﴿ أَغَوَيْنَا بِالْغَيِّ ﴾[4]، ولها أمثلةٌ في الحديث النّبوي حتّى قال ابنُ الأثير: «وفي حديث أُحُد (حتّى رأيتُ النِّساءَ يَشْتَدِدْنَ في الجبل)[5]، أي: يعدونَ، هكذا جاءت اللّفظةُ في كتاب الحُميديّ[6]، والذي جاء في كتاب البخاري (يَشْتَدَدْنَ)[7]. هكذا جاءت بدالٍ واحدة. والذي جاء في غيرهما (يَسْنُدْن) بالسّين المهملة والنّون، أي: يُصَعِّدْنَ فيه[8]، فإن صَحّت الكلمةُ على ما في البخاري. وكثيراً ما يجيء أمثالُها في كتب الحديث، وهو قبيحٌ في العربية، لأنّ الإدغام

(١) تهذيب السنن ١/ ٤٥٠-٤٥١.
(٢) الكتاب ٣/ ٥٣٥، التكملة ١٧٠، الفصوص ٣/ ١١٩، الممتع ٦٦٠، شرح الشافية ٣/ ٢٤٤، ٢٤٥، اللهجات العربية في التراث ٣١٠-٣١٣.
(٣) النهاية ٢/ ٢٦٧. وانظر: اللسان ١٢/ ٢٥٣، مجمع بحار الأنوار ٢/ ٣٨٥، درجات مرقاة الصعود ٦٩.
(٤) ق: ١٥. وانظر: مختصر ابن خالويه ١٤٥، الكامل ٦٤٠، شواذ القراءات ٤٤٦، البحر ٩/ ٥٣٣.
(٥) صحيح البخاري ٥/ ٢٩ (كتاب المغازي: باب غزوة أحد).
(٦) الجمع بين الصحيحين ١/ ٥٣٢.
(٧) في (اللسان): يَشْتَدْنَ، بإسكان الدال، وهو تصحيفٌ من النُّسّاخ.
(٨) راجع: أعلام الحديث ١٧١٦، التنقيح ٨٣٩، فتح الباري ٧/ ٤٣٢.

إنّما جاز في الحرف المضعّف لمّا سكنَ الأوّلُ وتحرّكَ الثاني، فأمّا مع جماعة النّساء فإنّ التّضعيف يظهرُ، لأنّ ما قبل نون النّساء لا يكونُ إلا ساكناً، فيلتقي ساكنانِ، فيُحرّكُ الأولُ، وينفكُّ الإدغام...= فيُمكن تخريجهُ على لغة بعض العرب من بكر بن وائل، يقولون: رَدْتُ..."[1].

والثاني: نقل ابنُ القيّم عمّن لم يُسَمّهم أنّ الإدغام تالٍ إسناد الفعل إلى الضّمير المتحرّك.

والذي قاله سيبويه ناقلُ الحكاية: «جعلوه بمنزلة: رَدَّ ومدَّ»[2]، وظاهرُ قولهِ أنّهم «أدخلوا النّونَ والتاء على حرفٍ قد ادُّغِمَ فيه ما قبله، فكرهوا نقضَ الحرف»[3].

وبهذا الظّاهِر رأى عبدُ القاهر الجرجاني أنّ هذه اللُّغة ضربٌ من الغلط، واحتجّ بأنّه لا يجوزُ تقديرُ الإدغام ثم إلحاقُ ضمير الرّفع المتحرك؛ لأنّ ضميرَ الفاعل يُصاغُ مع الفِعْل[4].

وحجتُهُ - كما ترى - من الصّناعة النحوية، ولا أراها حاكمةً على كلام أهل اللُّغة، ألم تَرَ إلى قول سيبويه: «فقفْ... حيثُ وقفوا، ثُمَّ فَسِّرْ»[5].

والثالثُ: قال عنها أبو سعيد السيرافيُّ (ت٣٦٨هـ): «وهذه لغةٌ رديئةٌ فاشيةٌ في عوامِّ أهل بغدادَ»[6]، ورآها أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ) شاذةً عن الاستعمال، لقلّة أهْليها، وشاذّةً عن القياس، لأنّه «إذا اجتمع أهل الحجاز على إظهار (ارْدُدْ) ونحوه مع تعاقُبِ الحركات ... عليها، فأن لا يُدغَمَ نحوُ (رَدَدْن) الذي لا تَصلُ إليه الحركةُ البتّةَ، لاتّصاله بالضّمير= أولى»[7].

ولا يمنع الشّذوذانِ أنْ تردَ في الحديث، وكيف يمنعانه وهي مقروءٌ بها، وقد مَرَّ قولُ ابن الأثير: «وكثيراً ما يجيءُ أمثالُها في كتب الحديث».

وجملةُ القول: (أَرَمَّتَ) على لغةٍ لبعض العرب، وليستْ غلطاً، وهي مثلُ (أَرْمَمْتَ) معنىً وصيغةً وضبطاً للتفسير المدرج، وليس بينَهما إلا الإدغامُ وفَكُّه، والقِلّةُ والكثرةُ، والشّذوذُ والقياسُ. واللهُ أعلمُ.

٥- (أَرَمْتَ):

ذكر العينيُّ أنّ (أَرَمْتَ) هو ما رواه الحربيُّ عن المحدّثين ولم يعرفْ وجْهَه، ثم قال: «هو الذي يرويه أصحابُ الحديث»[8].

---

(١) النهاية ٢/٤٥٢، اللسان ٣/٢٣٤.
(٢) الكتاب ٣/٥٣٥.
(٣) شرح السيرافي ٤/٢٥٠أ، المقتصد ١٩٤.
(٤) المقتصد ١٩٤.
(٥) الكتاب ١/٢٦٦.
(٦) شرح السيرافي ٤/٢٥٠أ.
(٧) التكملة ١٧٠،١٧١.
(٨) شرح سنن أبي داود ٤/٣٦٦.

قلتُ: هو أحدُ الوجهين الواردين في دواوين السُّنّة[1]، ولستُ أدري: أكان ضبطُه في الأصول أم كان من عَمَل الناشرين والمحقّقين.

ولم يذكر الخطّابيُّ في (معالم السُّنن) والسيوطيُّ (ت٩١١هـ) في (زهر الرّبى) والسنديُّ (ت١١٣٨هـ) في (حاشية المسند) غيرَ هذا الوجهِ[2]، فأفهم الأولُ أنّه في أصله من (سنن أبي داود)، وأفهم الثاني أنه في أصله من (المجتبى)، وأفْهم الثالثُ أنّه في أصله من (مسند الإمام أحمد).

وقَصَرَ صاحبُ (التّتمة). وهو من مصادر المدينيِّ، ولم أعرفْه[3]. وابنُ القيِّم الصّوابَ عليه[4].

وحَمَلَه الخطابيُّ وصاحبُ (التّتمة) وابنُ القيّم وخَلَفٌ من بعدهم على أنّ أصْلَه (أَرْمَمْتَ)، فاستُثقِلَ اجتماعُ المثلين مفكوكينِ، وتعذّر تخفيفُه بالإدغام؛ لسكونِ المثل الثّاني، فخُفِّف بحذف أحد المثلين، ونُقلت حركةُ العين إلى الفاء السّاكنة؛ لئلا يلتقي ساكنان (الراء الساكنة في أصل الصّيغة والميمُ السّاكنة للإسناد إلى الضمير المتحرّك)، فصار (أَرَمْتَ)؛ كما قالوا: (أَحَسْتُ) في: أَحْسَسْتُ[5].

وذا الحذفُ التّخفيفيُّ لغةٌ في الفعل المضاعف (الأصمّ) المسند إلى الضّمير المتحرك، وعزاها أبو الحسن اللّحيانيُّ (تلميذ الكسائي) وابنُ مالك (ت٦٧٢هـ) إلى بني سُليم[6]، وعزاها المؤدِّبُ (من نحاة القرن الرابع) إلى ربيعة[7]، وعُزيَ بعضُ أمثلتها إلى أهل الحجاز وتميم[8]، وبني نُمير[9]، وبني عُقيل[10].

---

(١) راجع مثلاً: مسند الإمام أحمد ٢٦/ ٨٤، سنن ابن ماجه ٢/ ٩، ٢٩٠(شيحا) ٢/ ١٩١، ٣/ ١٤٢ (بشار عواد)، سنن النسائي الكبرى ٢/ ٢٦٢، سننه الصغرى (المجتبى) ٣/ ٧٥ (الحلبي)، ٣/ ٩٢ (أبوغدة). وانظر: سنن أبي داود ٢/ ٨٥ (عوّامة)، ١٨٢، ٢٦٣ (مكتبة المعارف).

(٢) معالم السنن ١/ ٢٣٩، زهر الربى ٣/ ٧٥، حاشية مسند الإمام أحمد ٩/ ٢٥٤.

(٣) أراه من قال عنه المديني في صدر كتابه: »وقعتُ على كُرّاسة غير كبيرة، جمعها بعضُ علماء خراسان بعد الخمسين والأربعمائة، لم يُسَمَّ مصنِّفُها، قد شحنها بما شَذَّ عن كتابِ أبي عُبيد [صاحب الغريبين] ... وذكر في أثنائه كلمات غير كثيرة من غرائب الألفاظ، فأضفتُ تلك الألفاظَ إلى كتابي، وربما أشير إلى قوله في أثناء ما يمرُّ بي من ذلك...« ثم قال: »وإنّي جمعتُه من متفرِّقة كتب الأحاديث والكتب إلا ما ذكرتُه من قبل (التّتمّة) التي أشرتُ إليها«. المجموع المغيث ١/ ٤.

(٤) المجموع المغيث ١/ ٨٠٦-٨٠٧، تهذيب السنن ١/ ٤٥١.

(٥) معاني السنن ١/ ٢٣٩، المجموع المغيث ١/ ٨٠٦.٨٠٧، تهذيب السنن ١/ ٤٥١. وانظر: النهاية ١/ ٤٠، ٢/ ٢٢٦، الأذكار ١٨٦، اللسان ١٢/ ٢٥٣، شرح الطيبي ٣/ ٢٠٥، القاموس المحيط ٤/ ١٢٤، شرح سنن أبي داود ٤/ ٣٦٦، القول البديع ٢٤٠، زهر الربى ٣/ ٧٥، مجمع بحار الأنوار ٢/ ٣٨٤، مرقاة المفاتيح ٢/ ٢٠٩، شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٩، التاج ٣٢/ ٢٨٥، درجات مرقاة الصعود ٦٩، نور مصباح الزجاجة ٣٨، عرف زهر الربى ٦٢، إتحاف ذي الشوق ٣/ ١٠٩.

(٦) المحكم ٢/ ٣٧٩، ١١/ ١٢، التسهيل ٢٦٠، ٣١٤.

(٧) دقائق التصريف ١٩١.

(٨) العين ٨/ ١٤٩، التهذيب ١٤/ ٣٥٧.

(٩) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤٢.

(١٠) الخصائص ٣/ ٣٨١.

ونزلَ بها قوله تعالى: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾[1]، وقولُه سبحانه: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾[2] وحُمِل عليها قوله عزّ وجل: ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾[3].

وكلامُ علماءُ العربية عليها ذو أنحاء؛ إجمالُها فيما يأتي:

الأوّل في المحذوف:

ذهب جمهورُهم إلى أنّ المحذوفَ عينُ الفعلُ[4]، وذهب أبو عبيدة ومكيٌّ (ت٤٣٧هـ) وابنُ مالك في أحد قولَيهم إلى أنّ المحذوفَ اللامُ[5]؛ وعلى الأول يكونُ وزنُ (أَرَمْتَ): أَفَلْتَ، وعلى الثّاني يكونُ: أَفَعْتَ.

والثّاني في تفسير الحذف:

لهم فيه مذاهبُ أبرزُها ثلاثة:

مذهبُ سيبويه. فيما حقّقتُ من كلامه. أنّهم طلبوا الفِرارَ من ثِقَلِ التّضعيف، فلمّا أعوزَهم تخفيفُه بالإدغام؛ لسكونِ المثْلِ الثّاني= خفّفوه بحذف العين، وجعلوا الطّريقَ إليه التّشبيهَ بحذف عين الأجوف المسند إلى الضّمير المتحرك؛ نحو: أَقَمْتُ، والجامعُ سكونُ العين قبل الإسناد ثم سكونُ اللام للإسناد إلى الضّمير المتحرّك[6].

ومذهبُ الكسائيّ (١٨٩هـ). فيما استظهرتُ من كلامه. والسّيرافيّ في أحد قولَيه= أنّهم لمّا أسندوا الفعلَ إلى الضّمير المتحرّك، فُكَّ الإدغامُ لسكون المثل الثاني وكرهوا تحريكَ العين التي كانت ساكنةً للإدغام؛ فالتقى ساكنان، فحذفوا الأوّلَ منهما[7].

ومذهبُ الرُّمّانيّ أنّهم في (أَحَسْتُ) . و(أَرَمْتَ) مثلُه . استثقلوا التّضعيف، فلمّا أعوزَهم تخفيفُه بالإدغام لسكون الثاني؛ طلبوا التّخفيف بالحذف، فنقلوا حركةَ العين إلى الفاء؛ لكي يلتقيَ ساكنان، فيكونَ التقاؤهما سبيلَ الحذفِ[8].

والثالث في اطّراد الحذف وشذوذه:

---

(١) طه: ٩٧.

(٢) الواقعة: ٦٥.

(٣) الأحزاب: ٣٣، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٢، مجاز القرآن ٢/١٣٧، معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٢٥، إعراب القرآن ٣/٣١٣-٣١٤.

(٤) الكتاب ٤/٤٨٣، معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٦، معاني القرآن للفراء ١/٢١٧، المقتضب ١/٢٤٥، معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٥، الحلبيات ١٣٩، المحتسب ١/١٢٣، شرح المفصل ١٠/١٥٣، الممتع ٦٦١، شرح الشافية ٣/٢٤٥.

(٥) مجاز القرآن ٢/١٣٧، الهداية ٥٨٢٩، شرح الكافية الشافية ٢١٧٠.

(٦) الكتاب ٤/٤٢١-٤٢٢، ٤٨٣، ٤٨٤.

(٧) شرح السيرافي ٦/٤٠١، ٦٢٨.

(٨) شرح الرماني ٨٨٣-٨٨٤، ووافقه الصيمري في: التّبصرة ٢/٨٧٥.

لهم فيه مذاهبُ:

- الشذوذُ عن القياس، وهو قولُ سيبويه وكثيرٍ من النّحويين [1].
- والاطرادُ في الماضي المسند إلى ضميرٍ متحرّكٍ ليس نونَ النِّسوة، وهو قولُ الكسائيّ [2].
- والاطّرادُ بلاقيدٍ، وهو مذهبُ الفراء [3]، وأبي عليٍّ الشّلوبين (ت٦٤٥هـ) فيما حكاه عنه تلميذه ابنُ الضائع (ت٦٨٠هـ) [4].
- والاطّرادُ في الفعل المكسور العين والمضمومِها؛ الأولُ بالسّماع، والثّاني بطريق الأَولى؛ لأنّ الضّمّة أثقلُ من الكسرة، وهو مذهبُ ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) [5].

هذه جُمَلُ كلامهم على هذه اللُّغة، وكنتُ قد فصّلْتُه في بحثٍ مفردٍ.

وخلاصةُ القول: (أَرَمْتَ) أصْلُها (أَرْمَمْتَ)، فهي ـ إذاً ـ مثلُها معنًى وصيغةً وتركيباً وضبطاً للتّفسير المدرج، وليس بينَهما إلا الحذفُ والتّمامُ، والقلّةُ والكثرةُ.

هذا هو الوجهُ المتلئبُّ فيها، ورأيتُ لبعض العلماء كلاماً عليها فيه نظرٌ فيما أرى، وتفصيلُه على النحو الآتي:

- قال ملا علي القاري عن فتح راء (أَرَمْتَ): «فُتِحَتْ بالأَخَفيّة أو بالنّقلية» [6].

يعني: أنّ فتحة الراء: إما أن تكونَ فتحةَ العين نُقلت إلى الفاء، وإما أن تكون فتحةً جُلبتْ للفرارِ من التقاء الساكنين بعدَ الحذف، وأوثرت لخفّتها.

قلتُ: لم يذكر علماء العربية لفتح الفاء من (أَحَسْتُ). و(أَرَمْتَ) مثلُه ـ إلا النّقْلَ [7]، ويصدّق النّقلَ أنّ لهم فيما فاؤه متحرّكةٌ ك (ظَلِلْتُ) وجهين: ظَلْتُ؛ بإبقاء حركة الفاء وحذف حركة العين، وظِلْتُ؛ بحذف حركة الفاء وإبقاء حركة العين [8]، فإذا كانوا ـ من أجل التنبيه على العين المحذوفة ـ قد تجشّموا النّقل وحذفَ حركة الفاء؛ فمن باب الأولى أن ينقلوا إذا كانت الفاء ساكنة.

---

(١) الكتاب ٤/٤٢١-٤٢٢، معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٧، المقتضب ١/٢٤٥، الأصول ٣/٣٤٢، الحلبيات ١٤٠، الخصائص ٢/٤٣٩، الممتع ٦٦١، المساعد ٣/٣٤٩، المقاصد الشافية ٩/٤١٦.

(٢) شرح السيرافي ٦/٦٢٧-٦٢٨، اللامع العزيزي ١/٣٩٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٢، شرح السيرافي ٦/٦٢٨، اللامع العزيزي ١/٣٩٩.

(٤) شرح الجمل ٢/١١٣٤-١١٣٥. وعارض ما فيه بما في: توضيح المقاصد ٦/١٠٠.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢١٧٠-٢١٧١، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٦٨-٨٦٩، الدر المصون ٨/٩٩، أوضح المسالك ٤/٤١٦-٤١٧.

(٦) مرقاة المفاتيح ٢/٢٠٩، عون المعبود ١/٥٣٠، شرح سنن النسائي ١٦/٩٥.

(٧) الكتاب ٤/٤٢١-٤٢٢، المقتضب ١/٢٤٥.

(٨) الكتاب ٤/٤٢٢، مجاز القرآن ٢/٢٨، معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٦-٢٣٧، معاني القرآن للفراء ٢/١٩٠.

– قال السنديُّ: «فأمّا (أَرَمْتَ) ـ بفتح الراء، كضَرَبْتَ ـ فأصْلُه (أَرْمَمْتَ) من (أَرَمّ) بتشديد الميم، إذا صار رميماً، فحذفوا إحدى الميمين كما في (ظَلْتُ)، ولفظُه إمّا على الخطاب أو على الغيبة على أنّه مسندٌ إلى العظام»[1].

يعني: أنّ التاءَ في هذا الوجه يجوزُ أن تُفْتَحَ فتكونَ ضميراً للمخاطب، وأن تُسَكَّنَ فتكونَ تاءَ التأنيث.

قلتُ: لا تحتملُ التاءُ هنا التأنيثَ؛ لأنّ الحذفَ التخفيفيَّ في هذه اللُّغة ـ كما قال علماءُ العربية ـ مقيَّدٌ بإعواز التخفيف بالإدغام[2]، وهو غيرُ مُعْوِزٍ مع تاء التأنيث.

– قال الولَّويُّ: «أَرَمْتَ: بفتح الراء وسكون الميم وفتح التاء على الخطاب، على وزن (ضَرَبْتَ)، يقالُ: أَرَمَ على المائدة يأرِمُه، من باب (ضَرَبَ): أَكَلَه»[3].

قلتُ: حَمْلُ (أَرَمْتَ) على هذا المعنى يخالفُ التفسير المدرج، ويأباه سياقُ النّصّ، ويناقضُ ما قبله من سؤال الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ وما بعده من جواب المصطفى عليه الصلاةُ والسلامُ، إذ يكون التأويل: (وكيف تُعْرَضُ عليك صلاتُنا وقد أَكَلْتَ؟ قال: إنّ الله حرّمَ على الأرض أن تأكلَ أجساد الأنبياء)، وفسادُه ظاهرٌ، والله أعلمُ.

٦- **(أَرْمَتْ):**

نَقَلها وتوجيهَها المدينيُّ عمّن لم يسمِّه، فقال: «وقيلَ: إنما هو (أَرْمَتْ)؛ بتشديد التاءِ؛ أدغم إحدى الميمين في التاءِ، والأصْلُ: أَرْمَمْتَ».

ثم نقل عمّن لم يُسَمِّه أيضاً أنّ هذا القولَ ساقطٌ، «لأنّ مَخْرجَ الميم من بين الشَّفتين، ومَخْرجَ التاءِ من طرفِ اللِّسان وأصول الثنايا وبينهما بُعْدٌ، فلا تُدْغَمُ إحداهما في الأخرى»[4].

وكذلك قال الذاكروها بعد المديني[5].

قلتُ: فأما سقوطُ حملها على إدغام الميم في التاء وجعلِ أصلها (أَرْمَمْتَ) = فحقٌّ؛ لِما ذُكِرَ من بُعْدِ المخرجين، ولأنّ الميم ـ كما قال علماء العربية ـ من أصواتٍ يُدغَمُ فيها مقاربُها، ولا تُدْغَمُ هي فيه[6].

---

(١) شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٩، حاشية مسند الإمام أحمد ٩/ ٢٥٤.
(٢) الكتاب ٤/ ٤٨٣، المقتضب ١/ ٢٤٥، المقاصد الشافية ٩/ ٤١٥.
(٣) شرح سنن النسائي ١٦/ ٩٥.
(٤) المجموع المغيث ١/ ٨٠٧.
(٥) النهاية ٢/ ٢٦٦، اللسان ١٢/ ٢٥٣، شرح سنن أبي داود ٤/ ٣٦٦، مجمع بحار الأنوار ٢/ ٣٨٤، نور مصباح الزجاجة ٣٨.
(٦) الكتاب ٤/ ٤٤٧، الأصول ٣/ ٤٢٨، الحجة ٦/ ٩، الممتع ٧١٠.

وأمّا سقوطُها مرةً واحدةً، فيرفعُه. فيما أرى. أن تُحمل على إدغام الدال في التاءِ. وهو إدغامٌ جائزٌ، إذ ليس بينهما إلا الجهرُ والهمسُ [1]. فيكونَ الأصْلُ (أَرْمَدْتَ)، من قولهم: رَمَدَ القومُ رمْداً، ورَمِدوا رَمَداً، وأَرْمَدوا، إذا هَلَكوا، ومنه: الرّمادة [2]، ويكونَ راسمُها بنى على السّمْع.

وذا الحَمْلُ يقبلُه السياقُ، ولا يُخالف التفسيرَ المدرجَ (بليتَ)؛ لأنَّ الهلاكَ مسبِّبُ البِلى.

وعليه تكونُ الصيغة (أَفْعَلَ) ومعناها معنى (فَعَلَ) اللازم، ويكونُ البناءُ للفاعل، والتاءُ ضميرُ المخاطب. واللهُ أعلمُ.

٧- (أَرِمْتَ):

هو أحدُ الوجهين الواردين في دواوين السُّنّة [3]، والوجهُ الآخَرُ مضى في رسم (أَرَمْتَ).

وفي بعض نُسخ (المجموع المغيث) عُزِي إلى الحربي أنّه رواه عن المحدِّثين، ولم يعرف وَجْهَه [4]، ومضى نظرٌ فيه حيثُ الكلامُ على رأي الحربي.

وهذا الوجهُ لا دَخَلَ فيه؛ إذ هو من قولهم: أَرِمَ المالُ، إذا فني، وكذلك: أَرِمَ الرَّجُلُ [5].

وعليه يكونُ الفعلُ ثلاثياً مجرداً لازماً على (فَعِلَ)، غيرَ مضاعفٍ، مبنياً للفاعل، وفاعلُه تاءُ المخاطب، ويكونُ ضبط التفسير المدرج (بَليتَ).

ذلك، ونقل القاري عن الطيبي جوازَ أن تكونَ (أرِمْتَ) أصلُها (أَرْمَمْتَ)، فحُذفتْ إحدى الميمين، ثم كُسرت الراء لالتقاء الساكنين [6]، فيكون وزنُه (أفِلْتَ).

ثم أجازه الولّويُّ صادراً. فيما أرى. عن القاري [7].

قلتُ: لم يذكر علماءُ العربية الناقلون لغةَ الحذف إلا نقلَ حركة العين إلى الفاء، وقد مرَّ كلامُهم في رسم (أَرَمْتَ).

وكلامُ الطِّيبيِّ مصدرهما ليس فيه نصٌّ على الكسر لالتقاء الساكنين، إذ قال: «قوله: (وقد أَرِمْتَ)... يقالُ: أَرِمَ المالُ والناسُ، أي: فنوا... ويروى (أَرْمَمْتَ)، أي: صرتَ رميماً، فعلى هذا جاز أن يكون (أرمت) من (أَرْمَمْتَ)، فحذف أحد الميمين، وهو لغةٌ، كقولهم: ظَلْتُ أفعل كذا، أي: ظَلْتُ، وهذا الوجهُ من كلام الخطابي» [8].

---

(١) الكتاب ٤/٤٦٠.

(٢) المحكم ١٠/٤٩، النهاية ٢/٢٦٢. وراجع ما تقدَّم من كلامٍ على آثار تعدُّد القراءات في الاشتقاق والدلالة.

(٣) راجع مثلاً: المصنف ٦/٤٠، مشكاة المصابيح ١/٤٣٠، شرح الطيبي ٣/٢٠٥.

(٤) المجموع المغيث ١/٨٠٦.

(٥) راجع ما تقدَّم من الكلام على آثار تعدُّد القراءات في الاشتقاق والدلالة، وانظر: الغريبين ١/٦٧، الفائق ١/٣٨، المجموع المغيث ١/٥٧، النهاية ١/٤٠، اللسان ١٢/١٤، شرح الطيبي ٣/٢٠٥، التاج ٣١/٢١٠.

(٦) مرقاة المفاتيح ٢/٢٠٩.

(٧) شرح سنن النسائي ١٦/٩٥.

(٨) شرح الطيبي ٣/٢٠٥.

وبادٍ أنَّ القاري قرأه هكذا: «جازَ أن يكونَ (أَرِمْتَ) من (أَرْمَمْتَ)»، فجعل (أَرِمْتَ) اسمَ (يكون)، و(مِنْ أَرْمَمْتَ) خبرَها.

وأرى القراءةَ المتلئبة (أَرَمْتَ) بفتح الراء، واسمُ (يكون) ضميرٌ مستترٌ يعود إلى اللفظ، وخبرُها (أَرَمْتَ)، ويصدِّقُ هذا الحَمْلَ قولُ الطيبي: «وهذا الوجهُ من كلام الخطابي»، وقد مرَّ أنَّ الخطابي لم يذكر إلا (أَرَمْتَ).

٨- (أُرِمْتَ):

أجاز هذه القراءةَ أبو عبيد الهروي في (الغريبين)، إذ قال: «ويجوزُ أن يكونَ معناه: قَدْ أُرِمْتَ، بضمِّ الهمزة، وهو من قوله: أَرَمَت الإبلُ، إذا تناولتِ العلفَ»[١].

وعليها يكونُ التأويل: وقَدْ أُكِلْتَ، أي: صِرْتَ مأكولاً للأرض[٢]، وحُجَّتُها أن في جواب المصطفى ﷺ ذِكْرَ أكْلِ الأرضِ الأجسادَ.

والفعلُ - إذاً - ثلاثيٌّ مجرَّدٌ متعدٍّ مبنيٌّ للمفعول، والتاءُ ضميرٌ للمخاطب نائبٌ عن الفاعل.

والتفسيرُ المدرجُ ضبْطُه (بَليتَ) بالبناء للفاعل؛ لأنَّه لازمٌ، وصحَّ أن يكون تفسيراً لـ (أُرِمْتَ)؛ لأنَّ أكْلَ الأرضِ الأجسادَ سببُ البِلى. واللهُ أعلمُ.

٩- (أُرِمَتْ):

(أُرِمَتْ) في بعض نسخ (المجموع المغيث) للمديني = أحدُ الوجهين اللذين صوبهما الحربي[٣]، وكان ذِكره في الكلام على رأيه.

وحديثه حديثُ (أُرِمْتَ) إلا التاءَ وضبْطَ التفسير المدرج:

فأما التاء فهي للتأنيث، ونائبُ الفاعل ضميرٌ مستتر يعود إلى العظام وإن لم يجرِ لها ذِكْر في اللفظ، وقد تقدَّمَ بحثُه في رسم (أَرَمَّتْ).

وأما التفسيرُ المدرجُ فيكونُ ضبطُه: بَلِيَتْ. واللهُ أعلمُ.

١٠- (أَرْمَتْ):

مضى أنَّ (أَرْمَتْ) في بعض نُسخ (المجموع المغيث) وفيما نقله العينيُّ = أحدُ الوجهين اللذين صوَّبهما الحربيُّ[٤].

---

(١) الغريبين ١/٦٧.

(٢) الغريبين ١/٦٧، المجموع المغيث ١/٥٧، النهاية ١/٤٠، ٢/٢٦٦، اللسان ١٢/١٤، شرح سنن أبي داود ٤/٣٦٦، القول البديع ٢٤٠، مجمع بحار الأنوار ٢/٣٨٤-٣٨٥، التاج ٣٢/٢٨٦. وراجع الكلام على آثار تعدُّد القراءات في الاشتقاق والدلالة.

(٣) المجموع المغيث ١/٨٠٦. وراجع الكلام على رأي الحربي.

(٤) المجموع المغيث ١/٨٠٦ ح٣، شرح سنن أبي داود ٤/٣٦٦. وراجع الكلام على رأي الحربي.

قلتُ: (أَرْمَتْ) ـ في الظاهر ـ (أَفْعَلَ) من (الرّمي)، والمأثور عنه ـ فيما وقفتُ عليه ـ ليس له هنا ـ في وُجْدي ـ وجهٌ ظاهرٌ أو مُتَأوّلٌ[1].

ثم نبّهني أحدُ الفضلاء على أنّ هذه القراءة تُحمل على أن يكون الأصلُ (أَرِمَتْ)، فَحُذِفتْ كسرةُ العين تخفيفاً على لغة بكرِ بن وائل وأناسٍ كثير من تميم[2].

ويُبَعِّدُ هذا الحملَ قولُ الحربي مفسّراً: «أي: صرت رميماً»، و(الرّميم) من (الرّمّ) و(أَرِمَ) من (الأَرَم).

من أجل ذينك أُراه تصحيفَ (أَرَمَّتْ)، وهو ممّا نُقِل عن الحربيِّ تصويبُه[3]، قُرئت علامةُ الإهمال التي فوق الراء كالهلال سكوناً، وبُني عليها سائرُ الضّبط[4]، والله أعلمُ.

* * *

(١) راجع الكلام على آثار تعدُّد القراءات في الاشتقاق والدلالة.
(٢) الكتاب ٤ / ١١٣.
(٣) راجع الكلامَ على رأي الحربي.
(٤) راجع الكلام على (السبب الخامس) من أسباب تعدُّد القراءات.

خاتمةُ البحث :

تلك رحلةٌ مع لفظ (أرمت) في حديث فضل يوم الجمعة، وكلامِ العلماء عليها، ومن ثمراتِ الرِّحلة ما يأتي:

١- آثرتُ في دراسة المسألة مصطلح (تعدُّد القراءات) على مصطلحين: مصطلحٍ يُلابِسُه، وهو (التَّصحيف والتَّحريف)، ومصطلحٍ يقاربُه، وهو (تعُّدد الروايات)، وبيّنت المسوِّغَ.

٢- استقريتُ دواوينَ السُّنّة وشروحَها وكتبَ غريب الحديث، فكان جملةُ ما وقفتُ عليه من قراءتِ (أرمت) عشراً: منهنَّ ثمانٍ صورتُهنَّ صورةُ (أرمت)، وثنتان صورتاهما قريبتان منها، هما: أَرْمَمْتَ، ورَمَمْتَ.

٣- جمعتُ روايات الحديث، ورأيتُ لها قيمةً في دراسة القراءات، والتَّرجيح.

٤- أسبابُ تعدُّد القراءات عشرةٌ:

الأولُ: نقْدُ الحربيِّ ما رواه المحدِّثون، وكان له أثران: فتحُ باب الاجتهاد في الكلام على (أرمت)، واختلافُ العلماء فيما عزاه إلى المحدِّثين، وما صوَّبَه.

والثاني: اتِّفاقُ الرَّسْم وتركُ الشَّكل.

والثالث: اتِّفاقُ الرَّسْم والشَّكل.

والرّابع: تقاربُ الرَّسْم.

والخامس: تشابه علامة الإهمال وبعض علامات الشَّكْل.

والسادس: اتِّفاقُ المنطوق وبناءُ الرَّسْم على لفظ المملي.

والسابع: احتمالُ السّياق قراءاتٍ.

والثامن: قراءة الفظ منزوعاً من السّياق.

والتّاسع: ورود اللفظ على لهجةٍ لم تبلغ القارئ.

والعاشر: عدم معرفة القارئ بعضَ سنن العربية.

٥- اختلف العلماء فيما رواه الحربيُّ عن المحدِّثين ولم يعرفْ وجْهَه، ورجَّحتُ أنَّه (أَرَمَّتَ) أو (أَرَمْتَ).

٦- واختلفوا في قراءة الوجهين اللذين صوَّبهما، ورجَّحتُ أنهما: أَرْمَمْتَ، ورَمَمْتَ، بانياً على سياق كلامه.

٧- آثار تعدُّد القراءت على النحو الآتي: آثارٌ في الاشتقاق والدّلالة، وآثارٌ في البنية، وآثارٌ في الصيغة، وأثارٌ في نوع التاء، وآثارٌ في التركيب، وآثار في اللهجات.

٨- قرائن التّرجيح والتّوجيه أربعٌ: المعنى المعجمي، والمعنى العقلي، ونظامُ اللُّغة الصّوتي والصّرفيُّ، والسياق.

٩- سياقُ الحديث سياقان: السّياق اللُّغويّ، وسياقُ المقام، ورأيتُ الأوّلَ ثلاثة أضربٍ: الخاصّ، والعامّ، والأعمّ، ورأيتُ الثّاني حجةً للقراءات التي الفعلُ فيها مسندٌ إلى ضمير العظام.

١٠- من القراءات تسعٌ محتملاتٌ، وواحدةٌ لم أجدْ لها مَحْملاً، وهي (أَرْمَتْ)، ورجّحتُ أنّها تصحيف (أَرَمَّتْ).

١١- من التّسع ثنتان وقفتُ عليهما في دواوين السُّنّة، هما: أَرَمْتَ، وأَرِمْتَ.

١٢- في القراءات ثلاثُ ظواهر لَهْجيّة:

الأولى: الحذفُ في (أَرَمْتَ).

والثانية: إبقاء إدغام المتماثلين في (أَرَمَّتَ)

والثالثةُ: إدغامُ المتقاربين في (أَرْمَتَّ).

١٣- أجاز الولّويُّ حَمْلَ (أَرَمْتَ) على أنها من (الأَرْم)، وهو الأكْلُ، ورأيتُه حَمْلاً لا يقبلُه نصُّ الحديث.

١٤- أجاز بعضُ متأخّري شراح الحديث أن تكون فتحةُ الراء في (أَرَمْتَ) مجلوبةً للفرارِ من التقاء السّاكنين، ولم يذكر علماء العربية في مثلها إلا نقلَ حركة العين إلى الفاءِ.

١٥- أجاز السنديُّ أن تكون التّاء في (أَرَمت) للتأنيث، ولم أَرَها تحتملُه؛ لأنَّ الحذف في مثله مقيَّدٌ بامتناع الإدغام.

١٦- أجاز بعضُ متأخّري شراح الحديث حَمْلَ (أَرِمْتَ) على أنّ أصْلَها (أَرْمَمْتَ)، وكُسرت الراء لالتقاء السّاكنين، ولم يذكر علماء العربية في لغة الحذف إلا نقلَ حركة العين إلى الفاء.

هؤلاءِ جُمَلُ الثّمرات، وآخرُ قولي: أَحْمَدُ اللهَ ربيّ، وأستغفره من الزّلل، وأصلّي على النّبيِّ الخاتم محمّد بن عبدالله، وأسلّمُ عليه تسليماً.

* * *

ملحقٌ

صورتا ورقتين من (غريب الحديث) للحربي

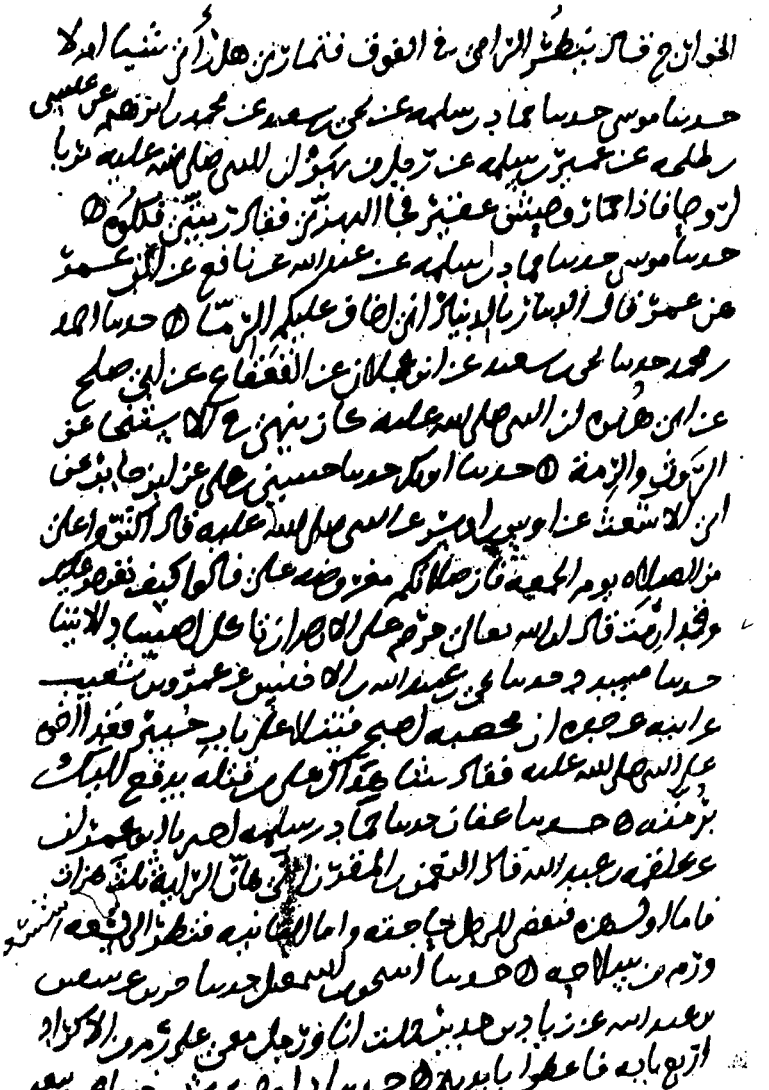

صورة الورقة التي فيها سردُ أحاديث الباب

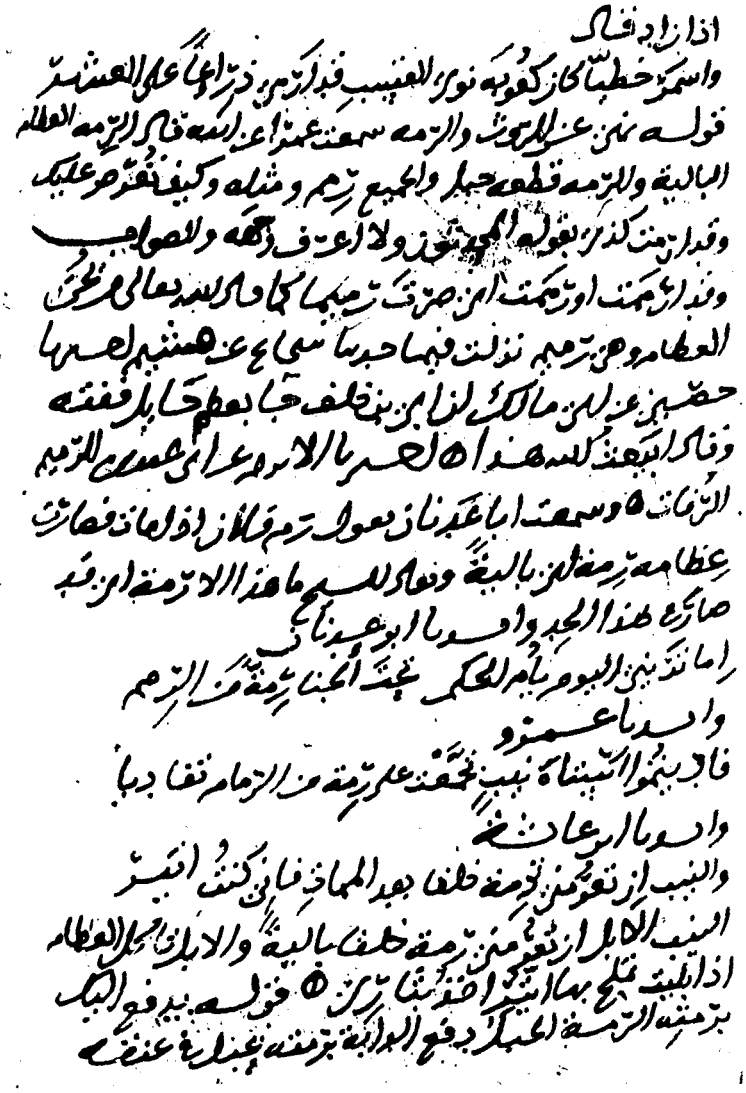

صورة الورقة التي فيها شرح الغريب

فهرس المصادر والمراجع:

١. **إتحاف ذي الشّوق والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه.** لمحمد الحفيد بن عبد الصمد كنون، قابله وصححه عبدالصمد العشّاب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢. **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة.** للدكتور فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣. **أدب الإملاء والاستملاء. للسمعاني،** تحقيق أحمد محمد عبدالرحمن، مطبعة المحمودية، جدة.

٤. **أدب الكاتب،** لابن قتيبة، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٥. **أدب الكتّاب، للصّولي.** تحقيق سميح إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٦ه- ٢٠٠٥م.

٦. **الأذكار، للنووي، تحقيق يوسف بديوي،** دار ابن كثير، دمشق، ط٤، ١٤٢٦ه- ٢٠٠٦م.

٧. **أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني.** تحقيق هـ. ريتر، دار المسيرة، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ه- ١٩٨٣م.

٨. **إصلاح المنطق، لابن السّكّيت،** تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

٩. **الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي.** للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٠. **الأصول في النحو، لابن السّراج.** تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١١. **الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري.** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٢. **إعراب القرآن، للنحاس.** تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩-

١٩٨٨م.

١٣. **أعلام الحديث، للخطابي.** تحقيق الدكتور محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

١٤. **الأفعال.** للسرقسطي، تحقيق الدكتور حسين شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٥. **الاقتراح في بيان الاصطلاح.** لابن دقيق العيد، تحقيق الدكتور قحطان الدوري، دار العلوم، عمّان، ط١، ٢٠٠٦م.

١٦. **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السّماع.** للقاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٧. **الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التّوحيدي.** تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، لبنان.

١٨. **انتقاض الاعتراض، لابن حجر العسقلاني.** تحقيق حمدي السّلفي وصبحي السّامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٩. **أوضح المسالك.** لابن هشام، (مع ضياء السالك للنجار)، القاهرة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٢٠. **البحر المحيط.** لأبي حيان الأندلسي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٢١. **بدائع الفوائد، لابن القيم.** دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٢. **تاج العروس للزّبيدي.** تحقيق جماعة، وزارة الإرشاد، ثم المجلس الوطني، الكويت.

٢٣. **التبصرة والتذكرة، للصيمري.** تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٤. **تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون.** مكتبة السنة، القاهرة، ط٥، ١٤١٠هـ.

٢٥. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.** للسيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر.

٢٦. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.** لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

٢٧. **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**. للصفدي، تحقيق السّيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٨. **تصحيفات المحدثين، للعسكري**. تحقيق محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٩. **التصحيف والتراث الشعري القديم**، لقدور العبدلاوي، المغرب، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٠. **تفسير غريب القرآن**. لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١. **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، العراق، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٣٢. **التكملة والذيل والصلة**. للزّبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، والدكتور ضاحي عبدالباقي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٣٣. **التكملة والذيل والصلة، للصغاني**. تحقيق جماعة، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٣٤. **التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة الأصفهاني**. تحقيق محمد أسعد طلس، دار صادر، بيروت.

٣٥. **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، للزركشي**. تحقيق الدكتور يحيى البهكلي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٦. **تهذيب السنن، لابن القيم**، تحقيق الدكتور إسماعيل مرحبا، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٣٧. **تهذيب اللغة**. للأزهري، تحقيق جماعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

٣٨. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، للشيخ طاهر الجزائري، عُني به عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٣٩. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٣.

٤٠. **جامع بيان العلم وفضله**، لابن عبدالبر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٤١. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي**، تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٢. **جدل اللفظ والمعنى**، للدكتور مهدي عرار، دار وائل، عمّان، ط١، ٢٠٠٢م.

٤٣. **الجمع بين الصحيحين**، للحُميدي، تحقيق الدكتور علي البواب، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

٤٤. **حاشية مسند الإمام أحمد، للسندي**، عُني به نور الدين طالب، وزارة الأوقاف، قطر، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٨م.

٤٥. **الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي**، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٤٦. **الحروف اللاتينية لكتابة العربية**، لعبد العزيز فهمي، دار العرب، القاهرة.

٤٧. **الحلبيات (المسائل الحلبيات)**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٨. **حياة اللغة العربية، لحفني ناصف**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤٩. **الخصائص، لابن جني**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٠. **درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود**، للبجمعوي، أضواء السلف، الرياض.

٥١. **الدر المصون، للسمين الحلبي**، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٥٢. **الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد، للغزّي**، عُني به عبدالله الكندري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٥٣. **دروس في الألسنية العامة، لدي سوسير**، ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب.

٥٤. **دقائق التصريف، لأبي القاسم المؤدب**، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٥٥. **دلائل الإعجاز، للجرجاني**، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥٦. **دلالة السياق، لردة الله الطلحي**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٥٧. **الدلالة والتقعيد النحوي [دراسة في فكر سيبويه]**، للدكتور محمد سالم صالح، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٨م.

٥٨. **الدلالة والنحو**، للدكتور صلاح الدين حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة.

٥٩. **دور الكلمة في اللغة، لستيفن أولمان**، ترجمة الدكتور كمال بشر، دار غريب، القاهرة.

٦٠. **ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره**، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٦١. **رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوي**، للصّنعاني، عني به صبري المحمودي، دار التوحيد، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٦٢. **الرماني النحوي، للدكتور مازن المبارك**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤م.

٦٣. **زهر الربى على المجتبى، للسيوطي**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

٦٤. **سنن ابن ماجه، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا**، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. (هي المرادة عند الإطلاق). وتحقيق بشار عوّاد معروف، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

٦٥. **سنن أبي داود، عُني به مشهور آل سلمان**، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م. (هي المرادة عند الإطلاق). وتحقيق محمّد عوامة، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦٦. **سنن الدارمي**، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦٧. **سنن النسائي (المجتبى)**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ= ١٩٦٤م، (هي المرادة عند الإطلاق). وتحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٤، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٨. **سنن النسائي الكبرى**، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٦٩. **السياق وتوجيه دلالة النص**، للدكتور عيد بلبع، بلنسية للنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٧٠. **شرح الألفية**، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٧١. **شرح الجمل**، لابن الضائع، تحقيق نادي عبدالجواد، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية، القاهرة.

٧٢. **شرح سنن ابن ماجه**، للسندي، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، (مع سنن ابن ماجه).

٧٣. **شرح سنن أبي داود، للعيني**، تحقيق خالد المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٧٤. **شرح سنن النسائي**، لمحمد الولّوي، مكتبة آل برومه، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٧٥. **شرح الشافية**، للرضى، تحقيق جماعة، دار الفكر العربي، بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٧٦. **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن)**، تحقيق جماعة، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ط١، ١٤١٣هـ.

٧٧. **شرح الكافية الشافية، لابن مالك**، تحقيق الدكتور عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧٨. **شرح كتاب سيبويه (المجلدة الخامسة) للرماني**، تحقيق صالح آل عبداللطيف، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الرياض.

٧٩. **شرح كتاب سيبويه، للسيرافي**، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٥٢٨تيمورية)، ومصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٧نحو).

٨٠. **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، للعسكري**، تحقيق السيد محمد يوسف، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٨١. **شرح المفصل**، لابن يعيش، دار صادر، بيروت.

٨٢. **شواذ القراءات، للكرماني**، تحقيق الدكتور شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٨٣. **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، للقلقشندي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٨٧م.

٨٤. **الصحاح**، **للجوهري**، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٨٥. **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٨٦. **صحيح البخاري**، المكتبة الإسلامية، استانبول.

٨٧. **صناعة الكتّاب**، للنحاس، تحقيق الدكتور بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٨٨. **عرف زهر الربى على المجتبى**، للبجمعوي، أضواء السلف، الرياض.

٨٩. **علم الدلالة**، **لبالمر**، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٨٥م.

٩٠. **علم الدلالة**، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

٩١. **علم الدلالة**، لكلود جرمان وريمون لوبلون، ترجمة الدكتورة نور الهدي لوشن، جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٧م.

٩٢. **عون المعبود على شرح سنن أبي داود**، **للعظيم آبادي الصّديقي**، عني به أبوعبدالله الأثري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٩٣. **العين**، **للخليل بن أحمد**، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٩٤. **الغاية في شرح الهداية**، **للسخاوي**، تحقيق محمد سيدي محمد محمد الأمين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٩٥. **غريب الحديث**، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور عبدالله الجبوري، وزارة الأوقاف، العراق، ١٩٧٧م.

٩٦. **غريب الحديث**، **لأبي عبيد القاسم بن سلام**، تحقيق حسين شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٩٧. **غريب الحديث، للحربي**، تحقيق الدكتور سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. ومصورة مركز الملك فيصل عن نسخة الظاهرية.

٩٨. **غريب الحديث، للخطابي**، تحقيق عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٩٩. **الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام**، تحقيق الدكتور صفوان داوودي، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٠٠. **الغريبين، لأبي عبيد الهروي**، تحقيق أحمد المزيدي، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٠١. **الفائق في غريب الحديث**، للزمخشري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٣، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٠٢. **فتح الباري، لابن حجر**، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٠٣. **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، لزكريا الأنصاري، تحقيق حافظ الزاهدي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠- ١٩٩٩م.

١٠٤. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، للسخاوي، تحقيق الدكتور عبدالكريم الخضير والدكتور محمد آل فهيد، دار المنهاج، الرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ.

١٠٥. **الفصوص**، لصاعد الربعي، تحقيق الدكتور عبدالوهاب التّازي، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٠٦. **فكرة الوجوه والفروق في نظرية النظم الجرجانية**، لسليمان بن علي، رسالة ماجستير، جامعة الأغواط، الجزائر.

١٠٧. **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، تحقيق فرنسشكه قداره زيدين وتلميذه، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٠٨. **القاموس المحيط**، للفيروزابادي، دار الجيل، بيروت.

١٠٩. **القرائن المعنوية في النحو العربي**، لعبد الجبار توامي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

١١٠. **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، للسخاوي، تحقيق بشير محمد عيون، دار البيان، دمشق، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١١١. **الكامل في القراءات الخمسين**، لأبي القاسم الهذلي، تحقيق جمال الشايب، مؤسسة سما، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١١٢. **الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون**، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

١١٣. **الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط**، لصالح الحسن، دار الفيصل الثقافية، الرياض، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١١٤. **الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي**، لمصطفى حركات، دار الآفاق، الجزائر.

١١٥. **الكفاية في معرفة أصول الرواية، للخطيب البغدادي**، تحقيق أبي إسحاق الدمياطي، مكتبة ابن عباس. مصر، ٢٠٠٢م.

١١٦. **الكلمة دراسة لغوية معجمية**، للدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م.

١١٧. **الكلمة في اللسانيات الحديثة**، للدكتور مصطفى عبدالواحد، كلية الآداب، صفاقس، ط١، ٢٠٠٧م.

١١٨. **اللامع العزيزي، للمعري**، تحقيق محمد سعيد مولوي، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١١٩. **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٢٠. **اللغة، لفندريس**، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، ١٩٥٠م.

١٢١. **اللغة العربية العلمية**، للدكتور صالح بلعيد، دار هومه، الجزائر.

١٢٢. **اللغة العربية معناها ومبناها**، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.

١٢٣. **اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة**، للدكتور محمد العبد، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

١٢٤. **اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين**، للدكتورة نادية النجار، دار الوفاء، الإسكندرية.

١٢٥. **اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣م.

١٢٦. **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٢٧. **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**، للشيخ محمد طاهر الصّديقي الفتّني، دار الإيمان، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٢٨. **مجموع غرائب أحاديث النبيّ ﷺ، للسّمعاني**، تحقيق محمد بن سعد آل سعود، نادي مكة الثقافي، مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ.

١٢٩. **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**، للمديني، تحقيق عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٣٠. **المحتسب**، لابن جني، تحقيق جماعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦م.

١٣١. **المحكم في نقط المصاحف**، للداني، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٣٢. **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، لابن سيده، تحقيق جماعة، معهد المخطوطات، القاهرة.

١٣٣. **المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد**، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٣٤. **مختصر في شواذ القرآن**، لابن خالويه، تحقيق برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٣٥. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، لملا علي القاري، بمبي، الهند.

١٣٦. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي**، تحقيق جماعة، دار الفكر.

١٣٧. **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، للدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

١٣٨. **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ-١٤٠٥هـ.

١٣٩. **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم النّيسابوري، دار المعرفة، بيروت.

١٤٠. **مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٤١. **مشكاة المصابيح**، للخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٤٢. **مصابيح السنة، للبغوي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٤٣. **المصنف**، لابن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٤٤. **معالم السنن، للخطابي**، خرجه الدكتور محمد محمد تامر، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٤٥. **معاني القرآن**، للأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٤٦. **معاني القرآن**، للفراء، تحقيق جماعة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

١٤٧. **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق الدكتور عبدالجليل شلبي، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٤٨. **المعيد في أدب المفيد والمستفيد، للعلموي**، تحقيق الدكتور مروان العطية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

١٤٩. **مغني اللبيب**، لابن هشام، تحقيق الدكتور عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٥٠. **المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للشاطبي**، تحقيق جماعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٥١. **مقالات في اللغة والأدب**، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٥٢. **المقاييس في اللغة**، لابن فارس، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٥٣. **المقتصد في شرح التكملة**، للجرجاني، تحقيق أحمد الدويش، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٥٤. **مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث**، للدكتور إبراهيم الخولي، دار البصائر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٥٥. **المقتضب**، للمبرد، تحقيق محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٥٦. **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٥٧. **الممتع، لابن عصفور**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٥٨. **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، للدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

١٥٩. **من قضايا النظرية اللغوية العربية**، للدكتور عبدالرحمن بودرع، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٦٠. **منهج السياق في فهم النص**، للدكتور عبدالرحمن بودرع، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف، قطر، ١٤٢٧هـ.

١٦١. **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**، لروبنز، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني، الكويت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٦٢. **النحو والدلالة، للدكتور محمد حماسة**، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٦٣. **نظرية السياق (دراسة أصولية)**، للدكتور نجم الدين الزنكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٦٤. **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، لبرهان الدين البقاعي، تحقيق الدكتور ماهر الفحل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٦٥. **النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير**، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

١٦٦. **نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه**، للبجمعوي، أضواء السلف، الرياض.

١٦٧. **الهداية إلى بلوغ النهاية**، لمكي القيسي، تحقيق جماعة، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

* * *